الدراسات
اللغوية والأدبية

أخوّة الصيغ وتشاركها
مظهر من مظاهر تطور أبنية الأسماء في اللغة العربيّة

الأستاذ المساعد الدكتور
علي سامي أمين
الكليّة التربوية المفتوحة ـ مركز القادسية الدراسي

أخوّة الصيغ وتشاركها
مظهر من مظاهر تطور أبنية الأسماء في اللغة العربيّة

Brotherhood and sharing of Formulas is a manifestation of the development of noun structures in the Arabic language

الأستاذ المساعد الدكتور
علي سامي أمين
الكليّة التربوية المفتوحة ـ مركز القادسية الدراسي

Associate Professor dr:
Ali Sami Ameen
Open Educational College
(Al-Qadisiyah Educational Eenter)
aliisamii197652@gmail.com

ملخص البحث:
ما فتئ التراث اللغوي للعربيّة، وما تمخّض عنه من مؤلفات ودراسات معينًا لا ينضب من الأفكار والآراء، ومن ذلك ما لمحه النّحويون من وجود وشائج صلة بين بعض الصيغ الصرفيّة من ناحية البنية، والوظيفة، وهو ما اصطلحوا عليه بأخوّة الصيغ، أو تشاركها. وقد عمد هذا البحث إلى تقصّي أبعاد هذه الفكرة في مصنّفاتهم، ودراسة الصيغ الصرفيّة التي جاءت مصداقًا لهذه الفكرة، والبحث في أسبابها التي تعددت واختلفت بين البواعث اللهجيّة، والعلل الصوتيّة، والرّغبة في تجديد القدرة البيانيّة للصيغ وتقويتها، وربط كل ذلك بما توصّل إليه الدرس اللغوي في مجال تطوّر الأبنية، بوصفها مظهرًا آخر من مظاهر هذا التطوّر، إذ بيّن الاستقراء أنَّ هذه الظاهرة تشيع في صيغ الأسماء بتنوّع أقسامها، واختلاف الأبواب الصرفيّة التي تنتمي إليها، كأسماء الذّات، والمصادر، والصّفات، وجموع التكسير، وقد أفضى ذلك إلى عرض آراء الباحثين التي التمست بيان العلاقة بين هذه الأقسام في نشوئها وارتقائها، ودراستها ومناقشتها وتأييد ما رجحت صحته منها، وتضعيف، وردّ ما بانَ وهنه واتّضح عدم صوابه، وصولًا إلى استخلاص أهمّ النتائج في خاتمة البحث .

الكلمات المفتاحيّة: التطوّر، الصيغ، الأسماء، المصادر، الأخوّة، التّشارك، الجمع، الصّفة .

Abstract

The linguistic heritage of Arabic, and the books and studies that have resulted from it, has always been an inexhaustible source of ideas and opinions, including what grammarians have noticed of the existence of links between some morphological Formulas in terms of structure and function, which they have called the brotherhood of Formulas, or their sharing. This research aimed to investigate the dimensions of this idea in their works, and study the morphological forms that came as a confirmation of this idea, and research its causes, which were multiple and varied between dialectal motives, phonetic reasons, and the desire to renew and strengthen the rhetorical ability of the forms, and link all of that to what the linguistic study reached in the field of the development of structures, as another aspect of this development, as induction showed that this phenomenon is common in the Formulas of nouns with the diversity of their sections, and the difference in the morphological chapters to which they belong, such as the names of the self, sources, attributes, and broken plurals, and this led to presenting the opinions of researchers who sought to clarify the relationship between these sections in their emergence and advancement, and studying and discussing them and supporting what was likely to be correct from them, and weakening and rejecting what was shown to be weak and its incorrectness was clear, arriving at extracting the most important results in the conclusion of the research.

Keywords: development, formulas, names, sources, brotherhood, sharing, plural, adjective.

توطِئة:

انطلقت جلّ الآراء والأفكار والطروحات التي عالجت قضايا الأبنية الصرفيّة لمفردات اللغة العربيّة في نشأتها وتطوّرها من مبدأ أساس هو أنَّ اللغة ابتدأت بصياغة مفرداتها على أبنية بسيطة ثلاثيّة في الغالب، وقد تكون رباعيّة أو خماسيّة أحيانًا، وهي الأصول المجرّدة للكلمات، ثمّ تطوّرت هذه الأصول وتنامت الأبنية إلى أبنية أخرى أطول وأكثر حروفًا، وهو ما نجد بحثه في التراث اللغوي العربي ضمن أبواب المجرّد والمزيد من الأسماء والأفعال، إذ إنَّ الأسماء إمّا أن تكون ثلاثيّة مجرّدة، وهو الأكثر، وقد تكون رباعيّة مجرّدة أو خماسيّة مجرّدة، ولا تكون للأفعال إلا أصول ثلاثية أو رباعيّة مجرّدة[١]، ثمّ تتفرّع من هذه الأبنية بزيادة الحروف أبنية أخرى ثلاثيّة مزيدة، ورباعيّة مزيدة في الأسماء والأفعال، وخماسيّة مزيدة في الأسماء فحسب، ثمَّ إنَّ هذه الزّيادة قد تكون مؤثّرة في المعنى باطّراد، وهو ما بحثوه في أبواب علم الاشتقاق، وفي معاني صيغ الزيادة في الأسماء، والأفعال، وقد تكون غير مؤثّرة في المعنى، وإن وُجِدَ هذا التأثير، فهو غير مطّرد، فهي حروف قد زيدت لإلحاق بناء ببناء آخر كإلحاق (كَوْثَر) بـ(جَعْفَر) مثلاً ، وقد تكون الزّيادة لغير الاشتقاق أو الإلحاق أيضًا[٢].

ويُلاحظُ أنَّ جهود علماء اللغة القدماء في هذا المجال قد بُنيت على الاستقراء والوصف للظواهر اللغويّة المرتبطة بأبنية المفردات، والتغيّرات التي تطرأ عليها وما يرتبط بها من تأثيرات في المعنى، ففي المشتقّات مثلاً وجدوا عن طريق الاستقراء أنَّ صيغًا مختلفة ترتبط بمعنًى معجمي واحد، ولها العدد نفسه من الحروف الأصليّة، وبالترتيب نفسه، مع تميّز كل منها بمعنًى خاصّ، فاستنتجوا أنّها قد اشتُقّت من جذرٍ أو أصلٍ أو مصدرٍ واحد واختلفوا في تحديده،أهوَ المصدر أم الفعل[٣]؟ وقالوا في تعريف الاشتقاق:((أخذ صيغة من أخرى مع اتّفاقهما معنًى ومادّة أصليّة، وهيئة ترتيب لها))[٤]. وقريب من هذه الفكرة ما نجده في دراستهم لمعاني صيغ الزّيادة في الأفعال، فهي مجموعة من الصيغ المزيدة ذات أصل ثلاثي يفيد كل منها معنًى خاصًّا كـ(نَزَلَ/فَعَلَ)،و (أَنْزَلَ/أَفْعَلَ)،و (نَازَلَ/فَاعَلَ)، و (نَزَّلَ/فَعَّلَ)، و (تَنَازَلَ/تَفَاعَلَ)،و (تَنَزَّلَ/تَفَعَّلَ)،و (اسْتَنْزَلَ/اسْتَفْعَلَ) .

ولم يكن مقصدهم من كلّ ذلك إلى بيان طريقة صياغة هذه الأبنية وتطوّرها، وعلاقتها بجذورها ومصادرها، بل كانَ جلّ اهتمامهم متوجّهًا إلى وصف الحالة الرّاهنة لها وتسجيلها إبّان عصر الاستشهاد، فلم يبيّنوا لنا مثلاً كيف نشأت صيغة (فَاعِل) بوصفها اسم فاعل من الفعل الثّلاثي إذا كانت مشتقّة من المصدر، فمصادر الفعل الثّلاثي مختلفة ومتعدّدة كـ(الفَعْل)، و(الفُعُول)، والفَعَل)، و(الفَعَلَان)، و(الفَعَالَة)، و(الفُعْل)، فمن أيّ هذه الأوزان نشأ وتطوّر؟ وكذا الأمر في بقيّة المشتقّات من اسم المفعول، وأبنية الصّفة المشبّهة، وصيغ المبالغة..وغيرها. وكذلك الحال في الرأي الذي يذهبُ إلى أنَّ الفعل هو أصل المشتقّات، فالأفعال الثلاثيّة الماضية على صيغ ثلاث هي (فَعَلَ)، و(فَعِلَ)، و(فَعُلَ) وهذا يضعنا أمام التساؤل السابق نفسه .

ولم يكشف لنا بحثهم أيضًا كيف تطوّر بناء الفعل الثلاثي المجرّد إلى تلكَ الصيغ المزيدة المرتبطة به، ولِمَ تشكّلت هذه الصيغ على تلكَ الأوزان المعروفة من (أَفْعَلَ، وفَاعَلَ، وفَعَّلَ، وافْتَعَلَ، وانْفَعَلَ، وتَفَعَّلَ، وافْعَلَّ...) دون سواها من الاحتمالات الممكنة الأخرى من هذه الأوزان باختلاف الأصوات المزيدة، وتبدّل مواضعها، واختلاف الحركات والسّكنات التي تشكّل وزن البنية؟ ثمَّ إنَّ هذه الصّيغ المزيدة للأفعال مزدوجة الأصل عندهم؛ إذ هي أفعال مزيدة ترجع إلى أصلٍ فعليّ ثلاثيّ، ومع ذلك فهي مشتقّة من مصدر، فـ(أَفْعَلَ) مصدره (التَّفْعِيْل)، و(فَاعَلَ) مصدره (المُفَاعِلَة)...الخ، بل أنَّ أبنية المصادر هي كثيرًا ما تكون مزيدة ولا بدَّ من وجود أصل مجرّد لها .

وقد تعاملت الدّراسات اللغويّة القديمة في بحثها لموضوع (المجرّد والمزيد) مع أصوات المدّ

(المصوّتات الطويلة) كتعاملها مع الصّوامت على حدّ سواء، وهو ما تبيّنه عبارتهم المشهورة (سَأَلْتُمُوْنِيْهَا)، ولم تفرّق كذلك في صوتي الياء والواو بين ما كانَ مديًّا منهما أو غير مديّ .

أمّا المحدثون فقد تابع الكثير منهم[٥] القدماء في نظرتهم لموضوع زيادة الحروف على الأصول المجرّدة وتشكيل بنية مزيدة جديدة منها، وكانَ للمستشرقين الرّيادة في ما ذهبوا إليه من أنَّ المصوّتات الطويلة (الألف)، و(الواو، والياء) المدّيتين، وأشباه المصوّتات (الواو والياء) غير المدّيتين في هذه الأبنية المزيدة إنّما تنشأ من إطالة المصوّتات القصيرة في البُنى المجرّدة، وليسَ بزيادتها. ولعلَّ أبرز مَن أبانَ هذه المسألة بوضوح المستشرق الفرنسي الأب هنري فلش في كتابه العربيّة الفصحى، إذ ذهبَ إلى أنَّ كثيرًا من هذه الأبنية قد نشأ متطوّرًا عن أصله على وفق ما يطلق عليه (نظام التحوّل الدّاخلي المحض)، فضلاً عن ما تشكّلَ بتكرار صوامت الأصل أو بإضافة اللواصق (سوابق ولواحق)، وكلّها تخضع لنظام التحوّل الداخلي المذكور[٦] .

ولذا نجده في الصّياغة الاسميّة يذهب إلى أنَّ الأبنية ذات الصّوامت الثّلاثيّة كـ(فَعَل)، و(فَعِل)، و(فَعُل) هي الأصول التي تفرّعت منها الأبنية الأخرى بطريقة التحوّل الداخلي، فـ(فَاعِل) قد تطوّرَ من (فَعِل)، بإطالة الفتحة القصيرة بعد الصّامت الأوّل، وتولّد (فَعِيْل) من مدّ الكسرة القصيرة بعد الصّامت الثاني في هذا البناء نفسه، ونشأ (فَعُول) من إطالة الضمّة القصيرة بعد الصّامت الثاني في بناء (فَعُل)، وجاء (فَعَال) من إطالة الفتحة القصيرة بعدَ الصّامت الثاني في (فَعَل)، وكذلك الحال في الأبنية المضعّفة فـ(فَعَّل) قد جاء من (فَعَل)، و(فُعَّل) من (فُعَل)، إذ يناظر التضعّيف في الصّوامت الإطالة في المصوّتات، ثمّ في مراحل لاحقة تشكّلت أبنية جديدة من هذه الصيغ المتطوّرة ذات المصوتات الطويلة، والصوامت المضعّفة بالطريقة نفسها فـ(فَعَّال)، و(فَعُّول)، و(فِعِّيل) قد تطوّرت من (فَعَال)، و(فَعُول)، و(فَعِيل)– بالترتيب – بتضعيف الصّامت الثاني، ونتجت (فَاعُول) من إطالة الفتحة بعد الصّامت الثاني في (فَعُول)[٧] .

وهذه هي الخطوط الأساسية لفكرة التحوّل الدّاخلي المحض التي حاول أن يفسّر بها الأب فلش كيف نمت تلكَ الأبنية الاسميّة وتطوّرت من أصل ثلاثي مجرّد. والانطلاقُ من هذا الأصل البسيط هو نقطة الالتقاء بينَ ما ذهبَ إليه، وما أخذت به الدراسات اللغويّة القديمة في فكرة التجرّد والزّيادة. والمتأمّل في الأبنية المتطوّرة التي ذكرها والأصول التي انحدرت منها بهذا النظام لا يجد بينها – في الغالب – صلة معنويّة تؤيّد هذا التطوّر وتعلله في الاستعمال الحالي للصيغ؛ وما ذلك في رأيه إلا لأنّها قد مرّت في رحلتها عبر التاريخ بسلسلة من حلقات

التطوّر من جرّاء عوامل مختلفة، كتأثير القوانين الصّوتيّة، وتأثير عامل القياس[٨]، وهو ما جعلها تبتعد معنويًّا عن ذلك الأصل المجرّد البسيط، ولذلك فـ((الأمثلة المتطوّرة في هذه الصّورة نادرة، ولكن لا غرابة في ذلك؛ لأنَّ هذا البناء القائم على التحوّل الداخلي قديم، ولأنَّ الحلقات الأولى بالنّسبة إلى كلمة وُضعت في هذه الصّورة المتدرّجة (وهي أقلّ إبانة) قد خرجت من الاستعمال بسهولة))[٩]. ويعد التحوّل الداخلي في ما أدركه متكلمو اللغة من نماذج باقية في الاستعمال الرّاهن وسيلة لتجديد القدرة البيانيّة للمفردات[١٠] .

أخوّة الأبنية وتشاركها:

إنَّ ما طرحه القدماء، والمحدثون بحسب الوصف المذكور آنفًا يبيّن أنَّ العلاقة بين الأبنية الأكثر طولاً – بامتداد مصوّتاتها، أو تضعيف صوامتها، أو زيادتها – وأصولها أو جذورها هي علاقة أبويّة ضمن سلسلة التطوّر التي تتّخذ اتّجاهًا واحدًا عموديًّا من الأصل البسيط (المجرد) باتّجاه الأبنية الأخرى المتطوّرة منه، ويمكن توضيح هذا بالآتي:

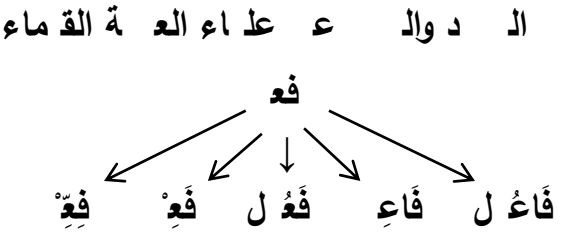

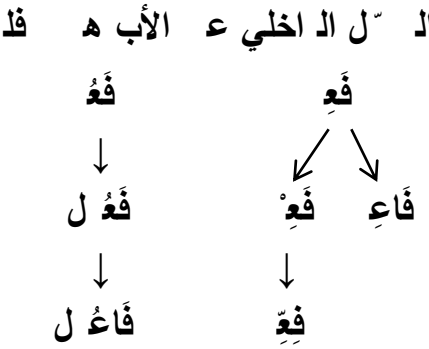

واللافت للانتباه في هذا المقام ما ذكره بعض علماء العربيّة القدماء في دراستهم للصيغ الصرفيّة من وجود علاقة أخوّة أو تشارك بين عددٍ منها، وهو ما يُضفي بعدًا آخر لطريقة نشأتها وتطورها، وهم في هذا يستندون إلى أمرين: التقارب في بنية الصيغة الشكليّة، والاشتراك في معنى صرفي واحد في الأقل، وكان سيبويه (ت١٨٠هـ) أوّل من نبه على ذلك في كتابه، وتابعه في ما ذكر جمع من العلماء ومن أهمّ هذه الصّيغ:

فِعَل وفُعَل في مصدر الفعل الثلاثي، وجمع التكسير:

تتوارد الصيغ ثلاثيّة الصّوامت في الأسماء سواء كانت أسماء جامدة أم صفات أم مصادر أم

جموع تكسير عن طريق المخالفة في مصوّتاتها القصيرة في حدود ما تستعمله اللغة العربيّة من هذه المصوّتات، وبهذه المخالفة يمكن التمييز بين صيغة وأخرى، وهذه الصيغ يمكن أن تكون بمصوّت بعد الصّامت الأوّل (المرتبة الأولى)[١١]، وهي (فَعْل، وفُعْل، وفِعْل) وكلّها ترِدُ في الأسماء والصّفات، ويمكن أن تكون بمصوّتين بعد الصّامت الأول والثاني (المرتبة الثّانية)، والقسمة العقلية تقتضي أن يكون عدد صيغ هذه المرتبة تسعًا: (فَعَل، وفَعُل، وفَعِل، وفُعُل، وفُعَل، وفِعَل، وفِعِل، وفُعِل، وفِعُل)، والصّيغ الستّ الأولى مستعملة في الأسماء والصّفات، والثلاث الأخيرة نادرة أو معدومة[١٢]. وقد تعدّدت الصّيغ الثلاثيّة في مصادر الفعل الثلاثي، وجموع التكسير، ففي المصادر نجد (فَعْل/ضَرْب)، و(فُعْل/شُغْل)، و(فِعْل/عِلْم)، و(فَعَل/عَمَل)، و(فِعِل/كَذِب)، وفي جموع التكسير وردَ (فُعُل/رُسُل)، و(فُعْل/حُمْر)، و(فِعَل/قِطَع)، و(فُعَل/غُرَف)،ولا غرابة في هذا فالصّيغ الثلاثيّة هي مادّة اللغة الأساس في الأسماء والأفعال على حدّ سواء، ولذلك لم يُشر أحدٌ من العلماء إلى أُخوّة هذه الصّيغ أو تشاركها لمجرّد ورودها مجتمعة في باب صرفي ما، غير أنَّ ما يميّز الصّيغتين محلّ البحث هنا، وهما (فِعَل)، و(فُعَل) أنّهما قد وردتا مشتركتين بجملة أمور حدّدها سيبويه في حديثه عن مصادر الأفعال الثلاثيّة معتلّة اللام كـ(قَلَيْتُهُ قِلًى)، و(قَرَيْتُهُ قِرًى)، و(شَرَيْتُهُ شِرًى)، وكلّها أفعال متعدية يائيّة اللام وجاء المصدر منها على (فِعَل)، ووردَ من اللازم (زَنَى زِنًى)، وقد دخلَ (فُعَل) في هذا من المتعدّي كـ(هَدَيْتُهُ هُدًى)، و(تَقَيْتُهُ تُقًى)، ومن اللازم (سَرَى سُرًى)، قال سيبويه: ((قد دخل كُلّ واحد منهما على صاحبه، كما قالوا: كِسْوَة وكُسًى، وجِذْوَة وجِذًى، وصُوَّة وصُوًى، لأنَّ فِعَل وفُعَل أخَوان. ألا ترى أنّك إذا كسّرت على فُعَل فُعْلَة لم تزد على أن تحرّك العين وتحذف الهاء وكذلك فِعْلَة في فِعَل، فكلّ واحد منهما أخ لصاحبه))[١٣]. وإنّما ذكر أنَّ كلّ واحد منهما قد دخل على صاحبه؛ لأنّه ليس واحدٌ منهما بأولى بهذا الباب من الآخر؛ لأنَّ المعتلّ الواوي يجيء على بناء (فَعَل) كـ(جَذَا جَذًا)، و(بَدَا بَدًا)، ثمّ إنّهما قد اشتركا وتداخلا في باب آخر وهو جمع التكسير، وهذا يؤكّد أخوّتهما وصحبتهما عنده. والقاعدة – في جمع التكسير– تنصّ على أنَّ (فِعْلَة) تُجمَع على (فِعَل)، و(فُعْلَة) تُجمع على (فُعَل)[١٤]، وهذا ما نجده فعلاً في الصّحيح غير أنَّهما قد تداخلا في المعتل اللام، ويبدو أنَّ للهجات أثرًا كبيرًا في ذلك وهو ما يؤكّده قول سيبويه: ((ومن العرب مَن يقول: رِشْوَة ورِشًا، وحُبْوَة وحِبًا، والأصل رُشًا. وأكثر العرب يقول: رِشًا وكِسًى وجِذًى))[١٥]. ومن البيّن هنا أنَّ التّعاقب بينَ صيغتي (فُعَل)، و(فِعَل) في الجمع سببه اختلاف صيغة المفرد وتردّدها بين بناءي

(فُعْلَة)، و(فِعْلَة)، ويُلاحظ أنَّ كل الأمثلة التي أوردها سيبويه معتلّة اللام بالواو، وهي (رُشْوَة، وكُسْوَة، وجُذْوَة، وصُوَّة، وحُبْوَة)، ويبدو أنّ ثقل التتابع بين الضمّ والواو بسبب التماثل بين الصّوتين قد ألجأ بعض اللهجات إلى المخالفة بينهما، على حين ثبتت صيغة الأصل في البعض الآخر، وهو ما نقلته لنا المعجمات اللغويّة بدقّة[١٦]. أمّا الجمع فمنهم مَن أبقاه على صيغته قبل تغيير المفرد (فُعَل)، واختلطَ هذا بذاك فكانت الحصيلة أربعة مظاهر لهجيّة هي: (فِعْلَة وَفِعَل/رِشْوَة ورِشًا)، و(فُعْلَة وفُعَل/صُوَّة وصُوًى)، و(فِعْلَة وفُعَل/جِذْوَة وجُذًا)، و(فُعْلَة وفِعَل/حُبْوَة وحِبًا)[١٧] .

ويتبيّن من هذا أنَّ التّداخل في جمع التّكسير قد امتدّ إلى حدود المادّة الواحدة لأسباب لهجيّة وصوتيّة، وسهّلَ ذلك أنَّ الصيغتين متقاربتان من ناحية البنية، فليس بينهما – كما يقول سيبويه: ((إلاّ أنَّ أوّل هذا مكسور، وأول هذا مضموم))[١٨]. أمّا في باب المصدر، فقد تقاسمت الصيغتان بعض مصادر الأفعال المعتلّة اللام بالياء فحسب دون أن يتعدّى تداخلهما هذا إلى مستوى المادّة الواحدة. وعلى الرغم من وجود بناءي (فُعَل)، و(فِعَل) في بابي المصدر وجمع التكسير معًا، إلاّ أنَّ اللغة تحاشت وقوع اللبس بدلالة الصّيغة على البابين في المادّة الواحدة، فالموادّ التي دلّت فيها الصّيغتان على جمع التكسير من مثل: (رِشًا، ومُدًى، وكِسًا، وجِذًا، وصُوًى، ولِحًى، وكُلًى، وخُطًا، وعُرًى، وفِرًى)، وكذلك ما جاء منها جمعًا لـ(فُعْلَى) مؤنث (أَفْعَل) صفة كـ(عُلْيَا وعُلاً)، و(قُصْوَى وقُصًا)، و(دُنْيَا ودُنًا)، لا يرد المصدر فيها على هذين الوزنين؛ لأنّه في المعتلّ الواوي اللام يرد على (فَعَل) كما ذُكر آنفًا كـ(قَصَا عنه قَصًا)[١٩]، وهو قليل فيه أيضًا. ويرد في المعتلّ اليائي على أوزان أخرى كـ(الفَعْل) نحو: (فَرَى فَرْيًا)[٢٠] ويجيء المصدر منهما على أوزان أخرى سوى ذلك كـ(الفُعُول) نحو: (قُصُوّ، وعُلُوّ، ودُنُوّ)، والأمر نفسه يسري على ما ورد المصدر فيه على (فُعَل)، أو (فِعَل)، كـ(هُدًى، وسُرًى، وتُقًى، وقِلًى، وسِوًى، ورِضًا، وقِرًى، وزِنًى)، إذ لم يرد في هذه الموادّ الاسم على (فِعْلَة)، أو (فُعلَة)، أو(فُعْلَى) مؤنث (أَفْعَل) التفضيل وصفًا[٢١] .

وتجدر الإشارة أخيرًا إلى أنَّ (فَعَل) قد يجيء أيضًا مصدرًا من المعتلّ اللام اليائي من مثل: (جَنَى يَجْنِي جَنًى)، و(هَوِيَ يَهْوَى هَوًى)، و(طَوِيَ يَطْوَى طَوًى)، وربّما دخلَ (فِعَل) على (فَعَل) في بعض اللهجات، فقالوا: (الطِّوَى)؛ ((لأنَّ زنة فِعَل وفَعَل واحدٌ وليسَ بينهما إلاّ كسرة الأولى))[٢٢]، وإنّما قصد سيبويه بقوله: (واحدٌ) الإشارة إلى مدى التّقارب بينهما من ناحية اللفظ والصّيغة لا من ناحية الاستعمال والدّلالة؛ لأنَّ (فَعَل) هو الوزن الذي يشيع مصدرًا في ما كانَ

فعله على وزن (فَعِلَ) الدّال على الحالات[٢٣] لا (فِعَل) .

فَعَال، وفُعَال، وفِعَال، وفُعُول، وفَعِيْل، في الأسماء والصّفات:

تشترك هذه الصيغ بأنّها صيغ ثلاثيّة الصّوامت ذات مصوّت قصير بعد الصّامت الأوّل، ومصوّت طويل بعدَ الصّامت الثّاني، وتقع ضمن المرتبة الرابعة من مراتب صيغ الأسماء بحسب تصنيف المستشرقين لها[٢٤]. وقد وردت نصوص عدّة في المدوّنات النحويّة القديمة تشير إلى أخوّة هذه الصيغ وتشاركها مفردة، يقول سيبويه: ((وأمّا ما كانَ فَعِيْلاً فإنّه في بناء أدنى العدد بمنزلة فِعَال وفُعَال، لأنَّ الزّيادة التي فيها مدّة... وهو بعدُ في الزّنة والتّحريك والسّكون مثلهما، فهُنَّ أخوات))[٢٥]. ويقول ابن السرّاج (ت٣١٦هـ)، معللاً اشتراك (فِعَال)، و(فَعُول)، و(فَعِيل) في بعض أحكام التأنيث وجمع التكسير: ((لأنَّ "فِعَال وفَعُول وفَعِيْل" أخوات فالزّيادة من جميعهنّ في موضع واحد))[٢٦]، وذلك أنَّ هذه الصّيغ في الأسماء تشترك في أنَّ جمع القلّة منها يأتي على وزن (أَفْعِلَة) من مثل: (مِثَال وأَمْثِلَة)، و(زَمَان وأَزْمِنَة)، و(غُرَاب وأَغْرِبَة)، و(رَغِيْف وأَرْغِفَة)، و(عَمُوْد وأَعْمِدَة). أمّا في الصّفة فإنَّ (فَعُول) بمعنى (فَاعِل) كـ(صَبُور)، و(فَعِيْل) بمعنى (مَفْعُول) كـ(صَرِيْع)، و(فَعَال) كـ(صَنَاع)، و(فِعَال) كـ(كِنَاز) كلّها مما يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، و(فِعَال، وفَعُول، وفَعَال) تُجمَع في الغالب على وزن كثرة واحد هو (فُعُل)، ويجيء هذا الوزن في جمع (فَعِيل) أيضًا، كـ(نَذِيْر ونُذُر). وهذا يبيّنُ أنَّ اللغة العربيّة في صياغتها لأبنية جموع التكسير من مفرداتها كثيرًا ما تعتمد على أوزان الصيغ الإيقاعيّة أكثر من اعتمادها على أوزانها الصّرفيّة وما تتضمّنه من مصوّتات مختلفة، فالوزن الإيقاعي للصيغ المذكورة جميعًا واحدٌ هو (□ ـ ـ)، فأُجريَ القياس فيها على بناء جمع تكسير معيّن، وهو (أَفْعِلَة) في القلّة، و(فُعُل) في الكثرة غالبًا، وكذلك الحال في ما لحقته تاء التأنيث من هذه الصّيغ أي (فَعِيْلَة)، و(فَعُولَة)، و(فَعَالة)، و(فِعَالَة)، و(فُعَالَة) فوزنها الإيقاعي هو (□ ـ □ ـ) وجاء جمع التكسير منها على وزن واحد هو (فَعَائِل)، مع مراعاة دلالة المفرد على التأنيث .

فَعِيْل، وفُعَال في الصّفات:

ما تقدّم يبيّن أنَّ صيغتي (فَعِيْل)، و(فُعَال) تنزّل منزلة أخواتهما (فِعَال)، و(فَعَال)، و(فَعُول) على وفق المنظور المذكور آنفًا إلّا أنّهما مع هذا يرتبطان في الوصف بوشيجة أكثر خصوصيّة تقرّب بينهما وتجعلهما رديفين، وهي أنّهما كثيرًا ما يتعاقبان في المادّة الواحدة، فيُقال: (كَرِيم، وكُرَام)، و(طَوِيْل، وطُوَال)، و(كَبِيْر، وكُبَار)، و(خَفِيْف، وخُفَاف)، و(بَعِيْد، وبُعَاد)، و(شَجِيْع، وشُجَاع)[٢٧]، و(عَجِيْب، وعُجَاب)...الخ؛ لأنَّ

((فُعَال أخو فَعِيْل))[٢٨]، كما يذكر سيبويه، وقد أكّد هذا الرأي كثير من اللغويين القدماء الذين جاؤوا بعده، كالمازني[٢٩] (ت٢٤٧هـ)، وابن السرّاج[٣٠]، والسّرقسطي[٣١] (ت بعد ٤٠٠هـ)، وابن يعيش[٣٢](ت٦٤٣هـ). وثمّة تساؤل يبرز هنا مفاده: أتفضي أخوّة هذين البناءين بتواردهما في المادّة الواحدة إلى تساويهما في الدّلالة، وترادفهما في الاستعمال؟ ومفاد ما نصّ عليه أغلب القدماء يوحي بهذا، غير أنَّ ابن جني(ت٣٩٢هـ) يرى خلاف ذلك قالَ في المنصف معلّقًا على ما ذهبَ إليه المازني: ((وقوله: فـ" فَعِيْل، وفُعَال" أختان في باب "فَعَلْتُ" هما لعمري كذلك؛ إلَّا أنَّ، فَعِيْلاً "هو الأصل" وإنّما يُخْرَجُ به إلى "فُعَال" إذا أُريد المُبالغَة "وطُوَال وعُرَاض" أشدّ مبالغة من طويل "وعَرِيْض". و"فَعِيْل، وفُعَال" كلاهما من أبنية المبالغة))[٣٣]. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنَّ (فَعِيْلاً)، و(فُعَالاً) لا يكونان في كلّ الأحوال بناءي مبالغة، فقد يكونان وصفين بسيطين، وذلك في مثل: (طَوِيْل)، و(شُجَاع)، فالمبالغة تنشأ في الصّيغة عند وجودها في الاستعمال اللغوي مع صيغة أخرى أبسط وأقلّ طاقة تعبيريّة[٣٤]، وهي التي تمثّل الأصل ((وذلك أنَّكَ في المبالغة لا بدّ أنْ تترك موضعًا إلى موضع، إمّا لفظًا إلى لفظ، وإما جنسًا إلى جنسٍ، فاللفظُ كقولِكَ: عُرَاض، فهذا قد تركت فيه لفظ عَرِيْض فَعُرَاض إذًا أبلغ من عَرِيْض))[٣٥]. ومع دقّة ما ذهبَ إليه ابن جنّي في نصّه المذكور آنفًا، إلا أنّنا نقف عند رأيه بأنَّ (فَعِيْلاً) هو الأصل، وهذا لا ينطبق على ما أورده سيبويه، إذ قالَ: ((وسمعناهم يقولون: شَجِيْع وشُجَاع))[٣٦]. ولا ريب في أنَّ (فُعَال/شُجَاع) هنا هو الأصل الذي تُرِكَ، فـ(شَجِيْع/فَعِيْل) أبلغ في هذا، ولكنّه ذهب إلى ذلك؛ لأنَّ (فَعِيْلاً) وصفًا هو الأعمّ الأغلب، ويجري العدول عنه إلى (فُعَال) للمبالغة. وكون (فُعَال)، و(فَعِيْل) غير مترادفين في الدلالة لا يخلّ بشراكتهما، فالشّراكة متأتّية من كونهما متلازمين فـ(فُعَال) لا يأتي صيغة مبالغة من (فَعُول)، أو (فَعَال)، أو (فِعَال) صفة، بل اقتصرَ مجيئه كذلك من (فَعِيْل) فحسب. وقد جاءت صيغة أخرى ملازمة لهما، أكثر مبالغة منهما، وهي (فُعَّال)، فـ((فَعِيْل إذا أُريد به المبالغة نُقِلَ إلى (فُعَال)، فإذا أرادوا الزّيادة شدّدوا فقالوا: فُعَّال))[٣٧] ، كـ(كُرَّام، وعُجَّاب، وحُسَّان...الخ) ، ومع هذا لم يذهبوا إلى أنَّ (فُعَّال) أخٌ لـ(فَعِيْل)، أو(فُعَال). وما ذلك إلاّ لأنّها لا تطابقهما في الوزن الإيقاعي، وهو شرط جوهري للقول بأخوّة الصيغ وتشاركها، إذ إنَّ الوزن الإيقاعي لهذه الصّيغة هو (ـ ـ ـ)، وليسَ (□ ـ ـ)، ويمكنَّ القول بأنّها قد تضمّنت زيادة غير موجودة في (فَعِيْل)، و(فُعَال) .

وفي اختيار(فُعَال) بوصفه صيغة مبالغة لـ(فَعِيْل)، أو العكس، – على الرّغم من ندرة هذا الأخير– نجد اللغة تركن إلى مبدأ تجنّب الوقوع

في اللبس الذي ذُكر آنفًا، فـ(فُعَال) من النّاحية الصوتيّة ليسَ النظير المحض لـ(فَعِيْل)، بل نظيره (فَعَال)، و(فَعُول)، ولكنّهما يجيئان وصفين بسيطين في موادّ أخرى، و(فُعَال) يندر فيه ذلك، ونجد من ناحية ثانية أنَّ المبالغة تستدعي تعميق القيم الخلافيّة بين الأبنية، فجاء ضمّ أوّل الصّيغة في (فُعَال) مصداقًا لهذه الفكرة، ويمكن أن يُعدّ هذا جزءًا من ((اتّجاه اللغة إلى تأكيد استقلال الصّيغ على أساس المخالفة))[٣٨]، ولهذا ما يؤيّده في مخالفة صيغ المبالغة الخمس: (فَعَّال، ومِفْعَال، وفَعِيْل، وفَعُول، وفَعِل) لصيغة اسم الفَاعِل المحوّلة عنها مخالفة بيّنة .

فِعَال، وفُعُول في جمع التكسير:

نصّ على أخوّة هذين البناءين وشراكتهما سيبويه في أكثر من موضع، وهما من أبنية جموع الكثرة في جمع التكسير، وتابعه في ذلك العديد من علماء العربيّة القدماء، وإنّما قالوا بذلك لتواردهما متعاقبين في جمع أكثر من بناء من أبنية المفرد كـ(فَعْل)، نحو:(كَلْبٌ وكِلَاب) و(صَقْرٌ وصُقُور)، و(فَعَل)، من مثل:(جَمَل وجِمَال)، و(أَسَد وأُسُود)، و(فُعْل)، نحو:(بُرْد وبُرُود)، و(خُفّ وخِفَاف)، و(فِعْل)، كـ(ذِئْب وذِئاب)، و(جِذْع وجُذُوع)[٣٩]. قالَ سيبويه: ((قالوا: رَجُل ورِجَال، وسَبُعٌ وسِبَاع، جاؤوا به على فِعَال كما جاؤوا بالضِّلع على فُعُول. وفِعَال وفُعُول أُختان))[٤٠]، وكرّرَ هذا المعنى في حديثه عن جمع (فَعْلَة) جمع تكسير، فقال: ((فأدْخَلوا فُعُولاً في هذا الباب: لأنَّ فِعَالاً وفُعُولاً أختان، فأدخلوها ههنا كما دخلت في باب فَعْل مع فِعَال))[٤١]. وأوردَ المبرّد(ت٢٨٦هـ) في عرضه لأوزان جمع التكسير لما جاء مفرده على (فِعْل) ما نصّه: ((فإذا جاوزتَ أدنى العدد فبابه (فُعُول)، نحو: لِصّ ولُصُوص، وجِذْع وجُذُوع، وحِمْل وحُمُول، وقد تجيء على (فِعَال)، لأنّها أخت (فُعُول)، نحو: بِئَار، وذِئَاب))[٤٢] .

ولا نجدهم في هاتين الصّيغتين يركنون إلى اتّساقهما في الحّركة، والسّكون، والزّيادة ومحلّها لتعليل ورودهما جمعًا للصيغ نفسها بخلاف ما شهدناه آنفًا في أبنية المفرد، إلاّ أنّهم مع ذلك فرّقوا بينهما وبين صيغتي جمع القلّة: (أَفْعُل)، و(أَفْعَال)، فـ((ليست أَفْعُل وأَفْعَال شريكين في شيء كشركة فُعُول وفِعَال))[٤٣]؛ وذلك لأنَّ (أَفْعُل) قد وردَ أصلاً في جمع (فَعْل)، كـ(نَجْم وأَنْجُم)، و(سَهْم وأَسْهُم)، وقلّما يأتي (أَفْعَال) في جمع هذا البناء، (كـ(فَرْد وأَفْرَاد)، و(سَيْف وأَسْيَاف)، على حين جاء (أَفْعَال) أصلاً في سوى ذلك من الأبنية كـ(فَعَل)، نحو: (أَسَد وآسَاد)، و(فَعِل)، كـ(كَتِف وأَكْتَاف)، و(فِعَل)، نحو:(عِنَب وأَعْنَاب)، و(فُعُل)، من مثل:(عُنُق وأعناق)، فهما لا يردان متشاركين في بناء معيّن بخلاف (فِعَال وفُعُول) اللذين يتواردان بكثرة في الباب الواحد، قال ابن السرّاج: ((وفُعُول وفِعَال أخوان، وليس أَفْعُل وأفْعَال أخوين، لأنَّ ما يجيء

على فِعَال يجيء فيه بعينه كثيرًا فُعُول))[٤٤]، بل نجدهما يردان مشتركين في المادّة الواحدة من مثل:(صَكّ وصِكَاك، وصُكُوك)، و(بَتّ وبِتَات، وبُتُوت)، و(دَلْو ودِلَاء، ودُلِيّ)، و(جُرْح وجِرَاح، وجُرُوح). ويمكن أن يكون لتوافق الصيغتين في الوزن الإيقاعي– وهو (□ ـ ـ) – أثر بيّن في مثل هذا الاشتراك مع المخالفة في نوع المصوّتين: الأوّل القصير والثاني الطّويل، وقد يكون مردّ ذلك سلوكًا لهجيًّا، أو نتيجة القياس بالحمل على المعاني المتقاربة التي تجمع بعض الموادّ، أو الرّغبة في تجديد القدرة البيانيّة عن طريق التنويع في الصّيغ، ولذا فليسَ من قبيل المصادفة أن ترد هاتان الصّيغتان بهذا القدر من التّناظر، والاشتراك في الاستعمال مع توافقهما في الوزن الإيقاعي من بين صيغ جموع التّكسير الكثيرة .

ويُلاحظ من ناحية أخرى أنَّ صيغة (فُعُول) لم ترد في أسماء الذّات أو الصّفات، وإنّما وردت في المصادر، والقياس في المصدر أن لا يُجمع[٤٥]، فتحاشت اللغة بذلك اللبس والاختلاط بين المفرد والجمع في هذه الصّيغة. أمّا (فِعَال)، فقد وردَ في أسماء الذّات، والصّفات كما سبق، وفي المصادر كذلك، وهنا لا يقع اللبس أيضًا؛ لأنَّ (فِعَال) المفرد يُجمع على صيغ جموع تكسير أخرى، كـ(فُعُل)، و(أَفْعِلَة)، ونقلَ سيبويه عن الخليل(ت١٧٥هـ)، وأبي الخطّاب الأخفش الكبير(ت١٧٧هـ) أنَّ (هِجَان)، و(شِمَال) تُستعملان في المفرد والجمع[٤٦]. ومثل هذا الاشتراك نادرٌ، لا يؤثّر في اتجاه اللغة العام نحوَ الفصل بين الصّيغ، وحفظ تمايزها بحسب الدّلالة الصرفيّة التي يُراد التعبير عنها. ويبدو أنَّ (فِعَال) أكثر تمكّنًا في جمع التكسير من (فُعُول)، إذ وردَ في جمع الصّفات، فضلاً عن جمع الأسماء، فجاء جمعًا لـ(فَعْل)، كـ(صَعْب وصِعَاب)، ولـ(فَعَل)، نحو: (حَسَن وحِسَان)، ولـ(فَاعِل)، كـ(جَائِع وجِيَاع، ولـ(فَعِيْل)، كـ(كَرِيْم وكِرَام)، ولـ(فَعْلَان)، من مثل: (غَضْبَان وغِضَاب)[٤٧] .

وقلّ أن يأتي جمع الصّفة على (فُعُول)، نحو: (كَهْل وكُهُول)، قال سيبويه: ((وسمعنا من العرب مَن يقول: فَسْل وفُسُول، فكسّروه على فُعُول كما كسّروه عليه إذ كانَ اسمًا، وكما شركت فِعَال فُعُولاً في الاسم))[٤٨]، أي إنَّ هذا يمثّل مظهرًا من مظاهر امتداد أثر الشّراكة بين الصّيغتين التي شهدناها قويّة بارزة في الأسماء، ويمكن أن نلمس مثل هذا الأثر في مثل (نِيَام، وقِيَام)، و(قُعُود، وجُلُوس) جمع (نَائِم، وقَائِم، وقَاعِد، وجَالِس)، فـ(الفِعَال) يردُ جمعًا لـ(فَاعِل) كما سلف، وقد وافقت صيغة الجمع صيغة المصدر في بعض الموادّ، كـ(كَصِيَام)، و(قِيَام)، وناظره (فُعُول) في هذا في مثل: (جُلُوس)، و(قُعُود)، وقد قالوا في جمع (ظَرِيْف): (ظُرُوف)[٤٩]، فوافق جمع (ظَرْف)، وفي هذه الحال يتكفّل السياق بإيضاح المُراد، ويُجنّب

المتلقي الوقوع في اللبس وتعدد القراءات. وربّما ورد الجمع على وزن (فَعِيْل) نحو: (نَخِيْل، وحَمِيْر، وحَجِيْج)، ومنه ما شارك (فِعَال)، كـ(كِلَاب، وكَلِيْب)، و(عِبَاد، وعَبِيْد)، وقد عدّوه اسمًا للجمع فلا يُقاس عليه[٥٠]، ويبدو أنَّ فكرة الجمعيّة قد قويت في بعض الجموع من هذا الوزن – على قلتها – متأثرة بنظائرها الوزنيّة من صيغة (فِعَال) .

فُعُول، وفِعَال، وفَعَال، وفُعَال، وفَعِيْل، وفُعُولَة، وفُعَالَة...في المصادر:

لم يرد عن القدماء كلام صريح ينصّ على أخوّة هذه الأبنية في المصدر، ولكن وردت في كتاب سيبويه نصوص عدّة توحي بهذا، ففي حديثه عن مصادر الفعل الثلاثي المجرّد المتعدّي – وهو في الأصل (فَعْل) وقد يأتي على (فُعُول)، كـ(لَزِمَهُ لزُومًا)، و(وَرَدْتُهُ وُرُودًا) – يقول سيبويه: ((وقد جاءَ بعض مصادر ما ذكرنا على فِعَال كما جاءَ على فُعُول، وذلك نحو: كَذَبْتُهُ كِذَابًا وكَتَبْتُهُ كِتَابًا وحَجَبْتُهُ حِجَابًا...وقد قالوا: سَمِعْتُهُ سَمَاعًا، فجاء على فَعَال كما جاءَ على فُعُول في لَزِمْتُهُ لُزُومًا...وقالوا: سَأَلْتُهُ سُؤَالاً، فجاؤوا به على فُعَال كما جاؤوا بفعَال))[٥١]. واستدلال سيبويه هنا قائم على عقد لون من القياس مبنيّ على وجود علاقة تشابه بين هذه الصّيغ، وهو تشابه إيقاعي وزني في الدّرجة الأساس، وهو ما مضى الحديث عنه آنفًا. ويُلاحظُ أنَّ هذا القياس اتّخذ من صيغة (فُعُول) أصلاً شُبّهت بيه الصّيغ الأخرى المقيسة، وإنّما كانَ هذا؛ لأنَّ صيغة (فُعُول) هي الأصل في مصادر الأفعال الثّلاثيّة المجرّدة اللازمة، وقد تأتي في المتعدية منها، كما جاءت صيغة (فَعْل) وهي الأصل في الثلاثي المتعدي في اللازم، أمّا الصيغ الأخرى المقيسة كـ(فِعَال، وفُعَال، وفَعَال) فلم تكن أصلاً في أيٍّ منهما .

وفي مصدر الفعل الثلاثي المجرّد اللازم شاركَ (فَعَال) (فُعُولاً)، وقد عبّر سيبويه عن هذا بالقول: ((فبنوه على فَعَال كما بنوه على فُعُول، والفُعُول فيه أكثر))[٥٢]. وقد سجّل اللغويّون مصادر عدّة قد جاءت على البناءين من مادّة لغويّة واحدة، ((نحو: فَرِغَ فُرُوغًا وفَرَاغًا وصَلُحَ صُلُوحًا وصَلَاحًا، وفَسُدَ فُسُودًا وفَسَادًا، وذَهَبَ ذُهُوبًا وذَهَابًا))[٥٣]، وأقلّ من هذا ما جاء مُشتركًا بين بابي (الفُعُول)، و(الفُعَال)، كـ(السُّكُوت، والسُّكَات)، و(الكُلُوح، والكُلَاح)[٥٤]. وهذا ما نجده أيضًا في مصادر ما دلَّ على صوت من الأفعال بين بناءي (فَعِيْل)، و(فُعَال)، يقول ابن يعيش: ((وقد كثر في الأصوات "فَعِيل"، قالوا: "الصَّهِيْل"، و"النَّهِيْق"، و"الضَّجِيْج". وقد يتعاور "فَعِيْل"، و"فُعَال"، قالوا: "شَحَجَ البَغْلُ شَحِيْجًا وشُحَاجًا"، و"نَهَقَ البعيرُ نَهِيْقًا ونُهَاقًا" وهو كثير. اتّفقا في المصدر كما اتّفقَا في الصّفة من نحو"عَجِيْب"، و"عُجَاب"، و"خَفِيْف"، و"خُفَاف"))[٥٥]. ولا خلاف بينهم في أنَّ (فُعَال) أخو (فَعِيْل) في الصّفة كما تقدّم. وهنا تهبنا

اللغة مثالًا آخر لطريقة استعمال الصيغ واستغلال الخيارات الممكنة جميعًا، لتضعها في مواضعها الملائمة بحيث لا يحدث لبسٌ واختلاطٌ مع باب آخر. ومعلوم أنَّ باب الأصوات من ضمن أبواب العمل اللازم، وهذه الأبواب لا يأتي الوصف منها على وزن (فَعِيْل)، ولذلك أمكن أن يجيء المصدر على هذا الوزن، بخلاف أفعال الطبائع والغرائز من بابي (فَعُلَ)، و(فَعِلَ) اللازمين، والتي يجيء الوصف منها في الأكثر على (فَعِيْل)[٥٦]، فلم يرد في مصادرها هذا البناء .

ويماثل ما تقدّمَ في اشتراك البناءين في مصدر المادّة الواحدة اشتراكُ (فِعَال)، و(فَعُول) في مصادر ما دلّ على مباعدة، وامتناع، نحو: (النِّفَار، والنُّفُور)، و(الشِّمَاس، والشُّمُوس)، و(الشِّبَاب، والشُّبُوب)، وجاء هذا الأخير على (فَعِيْل) أيضًا، فقالوا: (الشَّبِيْب)[٥٧]. ولا يبعدُ أن يكون هذا نتيجة تداخل اللهجات في الرّواية، وإن لم ينصّ اللغويّون على ذلك، ورُبّما أشاروا إلى ذلك إذا كانَ الاختلاف بين البناءين أقلّ من هذا، قالَ سيبويه: ((ورُبّما دخلت اللغة في بعض هذا فكان فيه فِعَال وفَعَال))[٥٨]، ومثله ما رواه عن بعض العرب استعمالهم (الفَعُول) بدل (الفُعُول) في بعض المصادر كـ(القَبُول)، (الوَقُود) وغيرها[٥٩] .

وما بين (فَعَالَة)، و(فُعُولَة) في مصادر أفعال الطّبائع والسّجايا كـ(الفَطَانَة)، و(السُّهُولة)[٦٠]، لا يختلف من ناحية البنية عن ما بين (فَعَال)، و(فُعُول)، إلّا أنَّ توارد الأولين في المادّة الواحدة قليل نادر، ولهذا عُدَّ سلوكًا لهجيًّا من مثل قول بعض العرب: (القُبُوحَة) في (القَبَاحَة)[٦١] .

وما تقدّم يبيّن مدى ميل اللغة العربيّة إلى التلوين الإيقاعي في صيغها، والذي يتناغم مع تنوّع معاني المواد اللغويّة وتشعّبها، وينسجم مع أبعادها الدّلاليّة. وعلى الرغم من تعدّد المعاني الجزئيّة وكثرتها، وهو ما يستدعي الاقتصاد في استعمال الأبنية، إلّا أنَّ اللغة حافظت على هذا الميل إلى تعدّد الأبنية في الحقل المعنوي الواحد فرارًا من الرّتابة في التّعبير، وحفاظًا على القوّة الصوتيّة الإيحائيّة للصيغ الصّرفيّة .

في تطوّر صيغ المرتبة الرّابعة من الأسماء:

تمثّل مجموعة الصّيغ التي تنتمي إلى هذه المرتبة، والمرتبة الثّالثة حالة وسطيّة بينَ الصيغ ذات الأصول الثّلاثيّة سواء كانت بمصوّت واحد بعد الصّامت الأوّل، أو بمصوّتين بعد الصّامت الأول والثاني، وبين الصيغ الأخرى الأكثر طولاً، سواء كانت ذات أصول رباعيّة أو خماسيّة، أم كانت ضمن مراتب الأسماء الثلاثيّة الأعلى تدرّجًا في سلّم التحوّل الداخلي، وكذلك تلكَ الصيغ ذات السّوابق واللواحق، ولذلك فهي أغزر إنتاجًا وأكثر تصرّفًا، ومن هنا وجدناها تردُ في الأسماء، والصّفات، والمصادر، وجموع التّكسير، ولا تشاركها في هذه السّمة في التصرّف إلاّ الصيغ الثلاثيّة .

والبحث في نشأة أبنية هذه المرتبة يحيلنا إلى مسألة جدليّة في تاريخ تطوّر الأبنية والمفردات في اللغة بعامّة، تتعلّق بأيّ الكلمات والأبنية ابتدأت اللغة في نشأتها الأولى، أابتدأت بمفردات قصيرة ثنائية أو ثلاثيّة، ثمَّ أخذت بعدَ ذلك تحو إلى إطالتها، أم العكس هو الصحيح؟ أي أنَّ اللغة قد ابتدأت بكلمات طويلة، ثمَّ أخذت هذه الكلمات تميل إلى القصر والانكماش بالتدريج. وقد خاض العلماء والباحثون في الاتجاهين كليهما، فمنهم من رجّحَ الاتجاه الأول، فذهبَت طائفة إلى أنَّ اللغة لا بدّ من أن تكون قد ابتدأت بكلمات ثنائيّة الأصول، ثمَّ تنامت وتطوّرت – بطرق مختلفة كالتّضعيف، وإطالة المصوّتات القصيرة، وزيادة اللواصق – إلى كلمات أخرى ثلاثيّة ورباعية ، بل وخماسيّة كذلك[٦٢]. ولا خلاف في أنَّ أبنية اللغة قد تتطوّر عن طريق تنمية مصوّتاتها، أو بتضعيف صوامتها، أو بزيادة الأصول، ولكن هذا لا يحتّم أن تبتدئ بأبنية ثنائيّة أو ثلاثيّة دائمًا، ويرى د. إبراهيم أنيس أنَّ ما ذهبوا إليه ما هو إلّا أثرٌ لنظرية النّشوء والارتقاء الداروينيّة التي شاعت في عصرهم، والتي تنصّ على أنَّ الكائن الحيّ يبتدئ في نشأته صغيرًا، فينمو ويكبر، وقد يتطوّر في رحلته الطويلة في الزّمان إلى جنس آخر[٦٣]، إذ إنَّ اللغة على حدّ تعبيرهم كائن حيّ أيضًا .

أمّا الاتجاه الثاني، فيرى أنَ اللغة – انطلاقًا من قانون السّهولة والتيسير – تتّخذ في تطوّر أبنيتها اتّجاهًا معاكسًا، فكثير من اللغات كانت تتضمّن في تاريخها القديم الكثير من الكلمات الطويلة صعبة النّطق، وقد مالت بمرور الحقب والأزمان إلى تقصيرها والاستغناء عن الأجزاء التي لا تخلّ بالدّلالة منها[٦٤]، وهذا ما نجده في اللغة العربيّة أيضًا، إذ استغنت عن الكثير من الكلمات التي كانت تشيع على ألسنة العرب الفصحاء في العصر الجاهلي، من مثل: (احْرَنْجَمَ)، و(اطْلَخَمَّ)، و(واقْعَنْسَسَ)، وفشت في لغة العصر الحديث كلمات قصيرة سهلة ذات جذور ثلاثيّة ورباعيّة[٦٥]. وما من دليل يثبت أنَّ كل الكلمات الرّباعيّة أو الخماسيّة كانَ منشؤها جذورًا أبسط ثلاثيّة أو ثنائيّة، بل قد تكون وُضعت في اللغة وضعًا أصيلاً[٦٦]. وعلى الرغم من هذا فلا مناص من الإقرار بفاعليّة كلا هذين الاتّجاهين في تطوّر مفردات اللغة بين الاستجابة لغايات بيانيّة دلاليّة، أو الخضوع لقانون السّهولة والتيسير، ودون أن يستأثر أحدهما بهذا التطوّر دون الآخر.

ونجدُ للاتجاهين كليهما مصاديق بيّنة في آراء علماء اللغة في نشأة صيغ المرتبة الرّابعة وتطوّرها، ومن ذلك ما سبق تفصيله في الحديث عن المجرّد والمزيد عند القدماء، وعن فكرة التحوّل الداخلي عند الأب هنري فلش، وهي لا شكّ تمثّل الاتجاه الأول، بيد أنَّ الفرق بين

الفكرتين في ما يخصّ هذه المجموعة من الصيغ أنَّ القدماء كانوا يصفون الحالة الرّاهنة للصيغة وارتباطها بجذر مفترض بسيط – قد يكون هو المصدر – من مثل ارتباط صيغة (فَعِيْل) صفةً، كـ(كَرِيْم) بالجذر (ك ر م) بزيادة الياء، وارتباط صيغة (فَعُول) صفةً في مثل: (صَبُور) بالجذر (ص ب ر) بزيادة الواو. وهم وإن ذهبوا إلى أنَّ المصدر هو أصل المشتقّات – على وفق الرأي الأشهر– ولكنَّ المصدر لا يكون دائمًا هو الجذر الأبسط، ففي مثل (السّهولة)، و(السَّمَاحَة) بالمقارنة بالصّفة منهما (سَهْل)، و(سَمِح) يبدو المصدر ذا صيغة مزيدة (فُعُولَة)، و(فَعَالَة)، وهذا يفضي إلى أنَّ المزيد قد يكون هو الأصل، أي أنّه قد وُضِعَ هذا الوضع ابتداءً، وأنَّ اتجاه التطوّر قد اتّخذَ اتّجاهًا معاكسًا، فنقصت الحروف عند اشتقاق الصّفة. وإذا أخذنا بفرضيّة أنَّ الأقل حروفًا هو الأصل، وأنَّ اللغة تبتدئ من الأقل، ثمَّ تتجه إلى تكثير حروف صيغها، فلا بدّ من أن نقرّ حينئذٍ بأنَّ المصدر ليس بأصل في مثل هذه الحالة. على حين رجّح الأب هنري فلش أنْ تكون صيغ هذه المرتبة قد نشأت من إطالة المصوّت القصير الثاني المناظر في صيغ المرتبة الثانية التي تكون بمصوّتين قصيرين، فـ(فَعَال) جاءت من (فَعَل)، و(فَعُول) من (فَعُل)، و(فَعِيْل) من (فَعِل)، وهكذا، وبغضّ النظر عن الباب الصرفي الذي تنتمي إليه. فمتكلّم اللغة على وفق هذا الطّرح لم يرتجل هذه الصيغ ابتداءً، بل لا بدّ من أن تكون حصيلة لتطور صيغ أبسط بمصوّتات قصيرة ليس غير. والسبب الرئيس الذي يبعث على هذا التطوّر عنده هو ضعف القدرة البيانيّة للصيغ، لكثرة تداولها وألفتها، فتتمّ إطالة المصوّت لتجديد هذه القدرة ومنحها مزيدًا من القوّة التعبيريّة، ولكنّه حين أرادَ إثبات هذه الفكرة في مستوى التطبيق لم يجد ما يسعفه إلّا في بعض الصّفات كـ(فَقِه وفَقِيْه)، و(فَطِن وفَطِيْن)، ولم يأتِ بمثال واحد لهذا في أسماء الذات أو المصادر أو جموع التكسير[٦٧]. ولا غرابة في ذلك لأنَّ الصّفات قابلة للتفاوت والتّفاضل أكثر من غيرها من الأسماء، وفيها تشتدّ الرغبة في المبالغة والتّهويل، ويستلزم هذا أن يقال أنَّ هذه الصّيغ ذات المصوّت الثاني الطويل قد تخلّقت من صيغ المرتبة الثانية في الصّفات أولًا، ثم انتقلت إلى أبواب الأسماء الأخرى، وهذا يخالف مبدأ عامًا في اللغة ، وهو كون الأسماء ذات المدلول الحسّي أسبق من الأسماء ذات المدلول المعنوي[٦٨]، ولا ريب في أنَّ أسماء الذّات أكثر حسيّة من الصّفات. وقد أكّدت الدراسات المقارنة للغات السّاميّة أنَّ صيغ هذه المرتبة موغلة في القدم في الاستعمال الاسمي، وتوجد أمثلة لها في كثير من هذه اللغات كـ(فِعَال) في أسماء الذّات من مثل: (وِعَاء، ونِطَاق، وسِنَان)[٦٩]، و(فَعَال) في المصادر، التي تعدّ عندهم الصّيغة الأقدم في جلّ اللغات السّاميّة، وقد تولّدت –

بحسب رأي بروكلمان– من مدّ حركة الصّامت الثاني في صيغة الفعل الماضي (فَعَلَ)[٧٠]، وقد عممَ بارت هذه القاعدة على وزني (فُعُول)، و(فَعِيْل)، ، فذهبَ إلى أنّهما قد تطوّرا من بناءي (فَعُلَ)، و(فَعِلَ) الفعليّين، أمّا (فُعُول) فما هو إلّا تطوّر من صيغة (فَعُول) بفعل قانون المماثلة[٧١].

ولا ريب في أنَّ التحوّل الداخلي اتّجاه فاعل ومؤثّر في تطوّر أبنية اللغة، إلا أنَّ هذه الأدلة والتّساؤلات تبيّن أنّه لا يمكن أن يكون الاتّجاه الوحيد في ذلك، ولا يمكن أن نعمّم أثره إلى الدرجة التي يُقال فيها: إنَّ كلّ ما وُجِدَ من صيغ في المرتبة الرابعة هو نتاج عمل التحوّل الداخلي في اللغة، وهو ما يوحي به كلام الأب هنري فلش .

أمّا الاتجاه الثاني الذي ينحو بالصيغ باتّجاه التقصير فنجد أمثلة له في حديث القدماء عن الأبنية وتحوّلاتها، ومن ذلك ما أورده سيبويه من خلاف في الرأي بينه وبين شيخه الخليل في صيغتي (مِفْعَل)، و(مِفْعَال) أيّهما أصل للثانية، قال: ((وقد يتواردان الشيءَ الواحدَ نحو مِفْتَح ومِفْتَاح ومِنْسَج ومِنْسَاج ومِقْوَل ومِقْوَال. فإنّما أُتِمَّت فيما زعمَ الخليل أنّها مقصورة من مِفْعَال أَبَدًا))[٧٢].

ومن ذلك أيضًا مجيء جمع (فَعْلَة)، و(فِعْلَة)، و(فَعَلَة) على (فِعَال) بالمدّ وعلى (فِعَل) بالقصر، وربّما وردَ البناءان منه في مادّة واحدة من مثل: (هَضْبَة، وهِضَب، وهِضَاب)، و(ضَيْعَة، وضِيَع، وضِيَاع)، و(تَارَة وتِيَر، وتِيَار)، و(حِقَّة، وحِقَق، وحِقَاق)[٧٣]، قال الرضي الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) في حديثه عن جمع (فَعْلَة): ((وجاء على فِعَل وكأنّه مقصور فِعَال))[٧٤]. وقد توارد (فَعَل)، و(فَعَال) من بعض الموادّ في المصدر من مثل (بَدًا)، و(بَدَاء)، و(نَشًا)، و(نَشَاء)، و(رَشَدًا)، و(رَشَاد)[٧٥]، واستشهدَ سيبويه لبيان العلاقة بين هذين البناءين ببناءي الجمع (فُعَّل)، و(فُعَّال) في جمع (فَاعِل) صفةً جمع تكسير، كـ(شُهَّد، ورُكَّع)، و(عُبَّاد، وجُلّاس)، ولم يذكر أمثلة لتواردهما في مادّة واحدة، وأضاف أبو سعيد السيرافي(ت٣٦٨هـ) مُعلِّقًا: ((ذكر سيبويه جمع الفَاعِل في هذا الموضع وليس بباب له شاهدًا على ما مرّ من المصادر مقصورًا وممدودًا...على فَعَل وفَعَال))[٧٦]، ولا يمكن الجزم هنا بأنَّ ما حدث بين الصّيغتين هو إطالة المصوّت القصير في (فَعَل)، أو العكس أي بتقصير المصوّت الطويل في (فَعَال)؛ لأنَّ هذا التوارد بينهما في هذه الموادّ قد يكون نتيجة تعدّد القياس بالحمل على المعنى في صيغ مصدريّة لموادّ مقاربة لها دلاليًا .

ويعدّ الشيخ العلايلي من أبرز الباحثين المحدثين الذين أيّدوا هذا الاتجاه في مسار تطوّر أبنية اللغة، فاللغة العربيّة في رأيه كانت صوتيّة، أي تستعمل المصوتات الطويلة في أبنيتها إبان

نشأتها الأولى، ثمَّ مالت إلى تقصير هذه المصوّتات لتصبح لغة لفظيّة تعتمد على الحركات، ولهذا فقد ذهبَ إلى أنَّ (فَاعِل)، و(فَعِيْل) ما هما إلّا نتاج تطوّر (فَاعِيل) بتقصير المصوّتين الأول، والثاني على الترتيب، وكذلك جاء (فَعُول) من (فَاعُول)، ونشأ (فَعَال)، و(فَاعَل) من (فَاعَال)، و(فُعَال) من (فُوعَال)، و(فِعَال) من (فِيعَال) بالطريقة نفسها، ثُمَّ نتجت صيغ المرتبة الثّانية كـ(فَعَل)، و(فَعِل)، و(فَعُل) من تقصير المصوّتات في صيغ المرتبة الثالثة والرّابعة[٧٧]. فاتّجاه تطوّر الأبنية عنده يسلك اتجاه القصر أبدًا، بالضدّ مما ذكره الأب هنري فلش تمامًا.

ولم يأتِ الشيخ عبد الله العلالي بأمثلة وافية تثبت رأيه هذا وتؤكّده، واكتفى بإيراد أمثلة نادرة وقليلة الاستعمال، وكانت بعض الأبنية التي جعلها أصولاً مفترضةً لا تحقّق فعليًّا لها في واقع اللغة، وتراثها. ولم تؤيّد الدراسات الصوتيّة ما ذهبَ إليه إلّا في تحوّل (فِيْعَال) إلى (فِعَال) في مصدر الفعل المزيد (فَاعَلَ)، كـ(قَاتَلَ قِتَالاً)، و(دَافَعَ دِفَاعًا)؛ لأنَّ قاعدة الاشتقاق الصرفي تقتضي أن يكون المصدر منه على وزن (فَاعَال)، فيتحوّل بالمخالفة النوعيّة إلى (فِيْعَال)، ثمَّ بالمخالفة الكميّة إلى (فِعَال)[٧٨] .

ويجدر التنويه هنا بأنَّ فكرة تجديد القدرة البيانيّة للصيغ التي تحدّث عنها المحدثون كثيرًا لا تأتي بالضّرورة من تنمية الصّيغ وإطالتها، بل يتحقّق هذا الغرض باختزالها، وقصرها أيضًا، فنجدُ مثلا أنَّ صيغة (فَعِل)، كـ(حَذِر، وفَطِن، وفَزِع) أشدّ مبالغة وأكثر طاقة تعبيريّة من (فَاعِل) في (حَاذِر، وفَاطِن، وفَازِع)، وقريب من هذا ما يحدث في بعض صيغ جمع التكسير، فـ(فُعَال، وفَعِيْل، وفَعُول) قد تُجمَع على (فُعُل)، نحو: (سَرِيْر وسُرُر)، و(كِتَاب وكُتُب)، و(عَمُود وعُمُد)، وليسَ شرطًا أن تقترن الزّيادة في العدد بزيادة المبنى، فالمغايرة بين البناءين يمكن أن توحي ابتداءً بالجمعيّة أو المبالغة عن طريق العدول من بناء إلى بناء آخر، وتعميق القيم الخلافيّة بين الصّيغ بإطالة المصوّتات أو قصرها، أو استبدالها بالنظائر الموجودة في النظام الصّوتي للغة .

وحديث القدماء عن أخّوة هذه الصيغ وتشاركها في بعض الأبواب يوحي باتّجاه ثالث لطريقة تطوّرها ليسَ عموديًّا بالإطالة، أو القصر، بل افقيًّا بتغيير المصوّتات الطويلة والقصيرة وتبادلها بما يسمح بتجديد قدرتها البيانيّة مع تجنّب حدوث اللبس بصيغة أخرى ضمن أبواب ذات دلالات مغايرة قدر الإمكان. ويتّضح هذا أكثر عند توارد صيغتين في مادة واحدة، وهو ما نجده في باب الصّفة بين (فَعِيْل، وفُعَال)، كـ(طَوِيْل، وطُوَال)، و(شُجَاع، وشَجِيع)، و(فَعِيْل، وفَعُول)، كـ(عَنِيْد، وعَنُود)، وفي باب المصدر بين (فُعُول، وفَعَال)، كـ(صُلُوحًا، وصَلَاحًا)، و(ذُهُوبًا، وذَهَابًا)، وفي جمع التكسير بين (فُعُول، وفِعَال)،

كـ(صُكُوك، وصِكَاك)، و(ذُلِيّ، ودِلَاء)، وفي مصادر الأصوات بين (فَعِيْل، وفُعَال)، كـ(نَهِيْق، ونُهَاق)، ثمَّ سيُشيع القياسُ البناء الجديد في موادّ أخرى من الباب نفسه. وهذا يبيّن أن ليس شرطًا أنْ يكون كلّ بناء في المرتبة الرّابعة هو نتاج تطوّر بناء آخر أقصر في البنية أو أطول، بل إنَّ اللغة تعمدُ إلى استغلال كل الإمكانات المتاحة لها في تنويع استعمال المصوّتات، قصيرة وطويلة ضمن القالب البنائي لمجموعة من الصّيغ، وهو ما عبّر عنه القدماء بتساويها في السكنات، والحركات، وموضع الزيادة، وهو ما يمكن أن يطلق عليه بتناظر الأبنية، إذ تستدعي الأبنية التي يشيع فيها مصوت طويل ما أبنية أخرى ذات مصوّتات طويلة أخرى مناظرة .

ولو تأمّلنا مسألة ورود عددٍ من الصيغ المذكورة في هذه المرتبة مشتركة في اللغة بين أكثر من باب، فسنجد أنَّ (فَعُول، وفَعِيْل، وفَعَال، وفِعَال، وفُعَال)، قد جاءت مشتركة بين أسماء الذّات والصّفات، إلَّا أنَّ (فَعَال، وفِعَال) نادرا الورود في الصّفات، و(فُعَال) يرد في مبالغة (فَعِيْل) في الأعمّ الأغلب، فيبقى الاشتراك الحقيقي بينها في صيغتي (فَعِيْل، وفَعُول)، ولا يمكن لهذا الاشتراك أن يُحدث لبسًا؛ لأنَّ ماهية الصّفة واسم الذّات مختلفان، والأوّل مشتقّ والثاني مُرتجل، ولا تتوارد الصيغة المشتركة فيهما في مادّة واحدة .

و(فِعَال) مُشترك بين الاسم المفرد وجمع التكسير وقد ذُكِرَ أنَّ جمع التكسير يقوم على المخالفة بين الأبنية، غير أنَّ كتب النّحو واللغة تروي نوادر لاجتماع المفرد والجمع في هذا البناء من مادة واحدة، كـ(شِمَال)، و(هِجَان)[٧٩]، للمفرد والجمع، ويرد (فِعَال) في أبنية المصادر أيضًا. أمّا (فُعُول)، فهو خاصّ بالمصدر وجمع التكسير، ولا يتوارد في مفرد الأسماء، والصّفات، وقد طابق المصدر منه، ومن (فِعَال) جمع الصّفة على وزن (فَاعِل) في بعض المواد، من مثل: (قَاعِد وقُعُود)، (صَائِم وصِيَام)، و(رَاكِعُ ورُكُوع)، و(وقَائِم وقِيَام)، وهو ما قاد إلى تصوّر أنَّ أحدهما أصل للثاني. وثمّة رأي يميل إلى أنَّ المصدر هو الأصل، إذ إنَّ عددًا من المصادر أخذت تُستعمل استعمال أسماء الجموع، ثُمَّ انتهى بها المطاف إلى أن تتطوّر إلى جمع التكسير[٨٠]، على حين ذهب رأي آخر إلى أنَّ المصدر على وزني (فِعَال)، و(فُعُول) ما هو إلا جمع للمصدر الأصلي المفرد على وزن (فَعْل). وهذا يعني أنَّ هذين الوزنين في الجمع هما الأصل، وإنّما حدث ذلك عندما أرادوا أن يصفوا المجموع في مثل قولهم: (رَجُل عَدْل)، فإذا جمعوا: أفضى بهم هذا إلى أن يقولوا: (رِجَال عُدُول)[٨١].وهذا الرأي ضعيف من جهات عدّة، منها: أنّهم عند الوصف بالمصدر يأتون به على صيغة الإفراد فحسب حتى وإن كانَ الموصوف به جمعًا[٨٢]، وأنَّ القياس في المصدر أن لا

يجمع، ولم يتّضح بعد هذا كيف تحوّلت دلالة صيغتي (فِعَال)، و(فُعُول) في المصدر من الجمع إلى الإفراد مع وجود صيغة (فَعْل) الدّالة على الإفراد في المصدر برفقتها. ويُلاحظ فضلاً عن هذا أنَّ جلّ الأمثلة التي وردَ فيها التطابق في هاتين الصيغتين بين جمع التكسير، والمصدر – بل جلّ الأمثلة التي وردَ منها جمعًا للوصف على وزن (فَاعِل)، وإن لم تطابق المصدر– قد جاءت جموعًا لأوصاف من أفعال لازمة، كـ(قَامَ، وقَعَدَ، ونَامَ، وجَلَسَ، وشَهِدَ، وعَدَلَ، وصَامَ، وحَضَرَ، ورَكَعَ، وسَجَدَ)، وهذا الجمع عند سيبويه من باب إجراء الصّفة مجرى الاسم(٨٣)؛ لأنَّ (فُعُولاً، وفِعَالاً) من أكثر الأبنية شيوعًا في جمع الأسماء لا الصّفات، وإنّما حدث هذا في اللازم فحسب؛ لأنَّ الوصف فيه يتعلّق بذات الفاعل فحسب، وليس بعمل يتعدّى إلى متعلّق خارج ذاته، ولذلك احتيجَ في المتعدي إلى الإبقاء على صيغة (فَاعِل)، وجمها جمعًا صحيحًا، فيُقال مثلاً: (الطالبُ فَاهِمٌ الدرسَ) في الإفراد، وفي الجمع: (الطلّابُ فَاهِمونَ الدّرسَ)، ولا تؤدّي صيغتا (فُعُول)، و(فِعَال) في الجمع هذا المعنى الوظيفي، إذا قيل: (الطلّابُ – فِهَامٌ، أو فُهُومٌ – الدَّرسَ). ويُفضي هذا إلى استنتاج أنَّ اللزوم يقرّب الصّفة من الاسميّة .

ومع هذا الاشتراك بين البابين في الصّيغتين إلّا أنَّ الفرق بين المعنى الوظيفي لكل من المصدر والصّفة ودورهما في التركيب يحول دون وقوع اللبس بينهما إلى حدٍّ بعيد. وهنا نتذكّر ما مرّ آنفًا من أنَّ اللغة العربيّة تستغلّ استعمال الصّيغ نفسها في أكثر من باب ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً بعيدًا عن اللبس وغموض المعنى وتعدّد الدّلالات المُحتملة .

فِعْلَان، وفُعْلَان في جمع التكسير، والمصدر:

لا يفرّق بين هاتين الصيغتين من ناحية البنية سوى مصوّت الصّامت الأوّل، أي الكسرة القصيرة في الأوّلى، والضمّة القصيرة في الثّانية، فهما كالبناء الواحد، ولذلك كثيرًا ما يرد (فِعْلَان)، و(فُعْلَان) مترافقين في تكسير أبنية المفرد، من الأسماء والصّفات، إذ اشتركا في جمع (فَعْل)، فقالوا: (ظَهْر وظُهْرَان)، و(عَبْد وعِبْدَان)، وفي جَمع (فَعَل)، كـ(نِيْرَان، وحُمْلَان)، وجمع (فِعْل)، نحو: (صِنْوَان، وصُرْمَان، وذُؤبَان)، واستقلَّ (فِعْلَان) بـ(فُعَل)، و(فُعْل)، كـ(صُرَد وصِرْدَان)، و(جُعَل وجِعْلَان)، و(عُوْد وعِيْدَان)(٨٤) .

وفي الأسماء الرّباعية استقلّ (فِعْلَان) بـ(فَعَال)، و(فُعَال)، و(فَعُول)، كـ(غِزْلَان، وغِرْبَان، وخِرْفَان)، وانفردَ (فُعْلَان) بـ(فَعِيْل)، و(فَاعِل)، كـ(جَرِيْب وجُرْبَان)، و(حَائِر وحُوْرَان)، و(حَاجِر وحُجْرَان)(٨٥). ورُبّما دخلت اللهجات في جمع بعض هذه الصيغ، إذ قال بعض العرب(فُعْلَان) في جمع (فُعَال)، كـ(حُوَار وحُوْرَان، وحِيْرَان)، وقَالَ بعضهم: (صُنْوَان، قُنْوَان)، بدل (صِنْوَان، وقِنْوَان) جمعًا لـ(فِعْل) في مادة واحدة .

أمّا في الصّفات، فقد اشتركا في جمع (فَعْل)، كـ(شِيْخَان)، و(وُغْدَان)، واستأثرَ (فُعْلَان) بجمع (فَاعِل)، كـ(رُعْيَان، و(فَعِيْل)، كـ(ثُنْيَان)، و(فُعَال)، كـ(شُجْعَان)، و(أَفْعَل)، كـ(سُوْدَان)[٨٦] .

وعلى الرغم من هذا الاشتراك الواضح بين صيغتي (فِعْلان)، و(فُعْلان) في جمع الكثير من أبنية المفرد جمع تكسير، – بل اشتراكهما في صيغ المصدر أيضًا، كـ(الغُفْرَان، والشُّكْرَان)، و(النِسْيَان، والرِضْوَان)– لم ينصّ سيبويه صراحة على أخوّتهما، ولعلّه لم يشر إلى هذا؛ لأنّه أمرٌ بيّن جليّ. وقد علّلَ ابن السرّاج ورود بعض المواد مجموعة على الصيغتين كليهما، بالقول: ((لأنَّ فِعْلَان وفُعْلَان: أختان))[٨٧].

وقد استوفت اللغة في جمع التكسير والمصدر الخيارات الممكنة باستعمالها هاتين الصّيغتين بعد أن استبعدت النّظير الثّالث لهما وهو وزن (فَعْلَان)؛ لاستعماله في باب الصّفة. وورود الصّيغتين مشتركتين بين بابي المصدر وجمع التكسير أشبه باشتراكهما في صيغتي (فِعَال)، و(فُعُول)، وحدث هذا حين أُمن اللبس؛ فالجمع إنّما يكون لاسم ذات أو صفة، والمصدر بوصفه حدثًا مجرّدًا بعيد عن فكرة الجمعيّة كما سلف، ولا يرد الاشتراك بين البابين في المادّة الواحدة. ومن استقراء أوزان المفرد التي وردت منها صيغتا (فِعْلَان)، و(فُعْلَان) جمعًا يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

– أنَّ قاعدة المخالفة بين المصوّتات هي المتمكّنة غالبًا في اختيار أيٍّ من الصّيغتين لتكون جمعًا لصيغة مفردٍ ما، أو في استعمالهما مترافقتين في جمعها، والسبب الأساس للمخالفة هو تحاشي الالتباس بحالة المثنى المرفوع في الوزن، فقد جُمِعَ وزنا (فَعْل، وفَعَل) الاسميّان على الصيغتين كلتيهما؛ لأنَّ كلاً من الكسر، والضمّ يمكن أن يخالف مصوت الفتح في صيغة المفرد، على حين انفردَ (فِعْلَان)؛ بـ(فُعَل) لِتخالفَ الكسرةُ في صيغة الجمع، والضمّةَ في أوّل المفرد. وانفردَ (فِعْلَان) بـ(فَعْل) من المعتلّ الواوي، كـ(ثَوْر وثِيْرَان). وعلى الرّغم من تحرّك أوّله بالفتح، إلّا أنَّ عنصر الضمّ هو المسيطر في المصوّت المزدوج (ـَ و)؛ لأنَّ الفتح محايد. والأمر أكثر جلَاء في جمع (فُعْل) الواوي العين على (فِعْلَان) فحسب، في مثل (عُوْد وعِيْدَان)، فجرى التّخالف بين مصوّتين طويلين: ضمّة طويلة وكسرة طويلة. أمّا (فَعَل) معتلّ العين بالألف فقد جُمِعَ على (فِعْلَان) سواء أكان أصل الألف فيه واوًا، كـ(دِيْرَان)، و(نِيْرَان)، أم كانَ ياءً، كـ(نِيْبَان)؛ لأنَّ (فِعْلَان) إنّما شاع في المعتلّ الواوي فرارًا من التتابع الصوتي المستكره الذي ينشأ إذا كسّروه على (فُعُول)، وهذا التّتابع لا يوجد في اليائي، ولذلك جمعوا (فَعْل)، و(فِعْل)، و(فَعَل) من اليائي العين على (فُعُول)، فقالوا: (طُيُور)، و(دِيُوك)، و(نُيُوب). فهم إنّما قاسوا مثل: (نَاب ونِيْبَان) على المعتلّ العين الواوي من

بناء (فَعَل)، كـ(دَار ودِيْرَان)، ولم ينظروا إلى أصل العين فيه ولهذا لم يقولوا (نُوْبَان) عَمَلًا بقاعدة المخالفة .

والحصيلة في هذا أنَّ (فِعْلان) قد استأثرَ بجمع جلّ الأوزان المفردة المعتلّة العين دون (فُعْلَان)؛ لأنَّ أغلب ما يُجمع منها على هذا الوزن واوي العين للتخلّص من التّتابع الصّوتي الثقيل (ـُ وـُ) في صيغة (فُعُول) جمعًا من هذه الأوزان .

وبصرف النّظر عن السلوك اللهجي عند بعض العرب – الذي يذكره سيبويه كثيرًا – نجدُ أنَّ قاعدة المخالفة هي الحاكمة أيضًا في صياغة جمع الكثرة على صيغتي (فِعْلَان)، و(فُعْلَان) من الأسماء الرّباعيّة أيضًا، فنرى أنَّ (فُعَال) يُجمعُ على (فِعْلَان)،أي أنَّ الكسر في الجمع يقابل الضمّ في المفرد، وعلى العكس من ذلك يُجمع (فَعِيْل) على (فُعْلَان)؛ لأنَّ الكسرة الطويلة في هذه الصّيغة هي المصوّت الأقوى، وبالضدّ من هذا يُجمَع (فَعُول) على (فِعْلَان)؛ إذ الضمّة الطويلة في المفرد هي الأقوى، وكذلك (فَاعِل) يُكسّر على (فُعْلَان)؛ لأنَّ الفتحة الطويلة فيه وإن كانت هي الأقوى، إلّا أنّها مصوّت محايد بالنسبة للكسر والضمّ، فجرت المخالفة بين كسرة العين في المفرد وضمّة الصّامت الأوّل من صيغة الجمع (فُعْلَان) .

وقد استأثرت صيغة (فُعْلَان) في جمع صيغ المفرد من الصّفات مع سريان قاعدة المخالفة هنا – كما هو الحال في الأسماء– في صيغتي (فَاعِل)، و(فَعِيْل) الوصفيّتين .

– قد تحدث بعض التغيّرات على بنية الجمع لأسباب صوتيّة، فتختفي ملامح قاعدة المخالفة المذكورة آنفًا، فجمع (فَعْل) وصفًا معتلّ العين بالياء كـ(شَيْخ)، و(ضَيْف) يكون بصيغة (فِعْلَان) وهنا نجد العنصر الأقوى في المصوّت المزدوج في صيغة المفرد (ـَ ي) وهو الياء مماثلاً لمصوّت الصّامت الأوّل في صيغة الجمع، ولو افترضنا جدلاً أنَّ قاعدة المخالفة عملت هنا لكانت النتيجة من هذا (شُيْخَان)، و(ضُيْفَان)، وفي هذه الحالة ستتخلّص اللغة من التّتابع (ـُ ي) بقلب العنصر الأوّل من المزدوج إلى كسرة قصيرة (شِيْخَان)، و(ضِيْفَان). ولا يجوز هنا أن يُقلب العنصر الثّاني من ياء إلى واو؛ لأنَّ الصّيغة هنا صيغة جمع، والذي يحصل في هذه الحالة هو عين ما يحصل في مثل: (بُيْض ← بِيْض) في صيغة الجمع (فُعْل) من (أبْيَض/أَفْعَل)[٨٨]. ونكون بهذا قد رجعنا إلى صيغة (فِعْلَان) نفسها. وهذا الأمر يصدق في جمع (نَاب) على (نِيْبَان) لا (نُوْبَان) المذكور آنفًا .

– يلاحظ في جمع صيغة (فِعْل) اسمًا أنّها قد تأتي على (فِعْلَان)، فتطابق زنة المفرد في السّكنات والحركات، وهذا سيؤدي إلى أن تطابق زنة الجمع (فِعْلَان) زنة المثنّى من (فِعْل)، وإن فرّقت بينهما طريقة الإعراب، ولكننا نجد اللغة

العربيّة ميّالة إلى أن لا يحدث مثل هذا التداخل بين صيغها في غير هذا الموضع، ولعلّ ابن جني قد لمس شيئًا من هذا حين أراد أن يعلل هذا السلوك اللغوي، فهم إنّما كسّروا(فِعْلاً) على (فِعْلان)،((كمَا كسّروا فَعَلاً على فِعْلَان، وذلك أنَّ فِعْلاً وفَعَلاً قد اعتقبا على المعنى الواحد؛ نحو بِدْل وبَدَل، وشِبْه وشَبَه، ومِثْل ومَثَل))[٨٩]، ولكنّنا مع هذا قد علمنا أنَّ (فَعَل) يُجمع على (فُعْلَان)، و(فِعْلَان) كليهما، فلمَ اقتُصِرَ على (فِعْلَان) حين حملوه عليه في جمع هذه الموادّ، مع الأخذ بنظر الاعتبار أنَّ جمع (فَعَل) على (فِعْلَان) لا يجعل صيغة الجمع مطابقة لوزن الاسم في حالة التثنية. وفي البحث عن مسوّغ ملائم لتوجيه هذا السلوك الخارج عن المألوف، نجد أنَّ الكلمات التي جُمِعَت على (فِعْلَان) من (فِعْل) مفردًا ثلاثٌ: (صِنْو وصِنْوَان)، و(قِنْو وقِنْوَان)، و(رِئْد ورِئدَان)، وقد وردَ الضمّ في الأولين على (فُعْلَان) استعمالًا لهجيًّا أيضًا[٩٠]. والمعنى المعجمي لـ(الصِّنْوَان)، و(الرِّئْدَان) يشير إلى الاجتماع في مقابل التفرّق، ((والصّنْوَان النّخلتان والثّلاث والخمس والستّ أصلهنّ واحد...وغير صنوان الفاردة))[٩١]، و(الرِّئْدَان مثله في الشّجر[٩٢]، فكأنَّ المعنى الأصلي لهما بهذه الصيغة غير منظور فيه إلى فكرة العدديّة، بل إلى التّرافق والاقتران، ثُمَّ لمّا أرادوا لمح العدد فرّقوا بين المعنى والجمع عن طريق الإعراب فحسب، ويبدو أنَّ (القِنْو)، وهو (العِذْق) لمّا كانَ جزءًا من النخل حُمِل عليه في هذا الجمع، فقيل: (رِئَدَان)، كما قيل (صِنْوَان). ولا يخفى أنَّ كسر أوّل الصيغة في (صُنْوَان)، و(قُنْوَان) يجعلهما أيسر نطقًا من الناحية الصّوتيّة لتماثل الضمّ مع الواو بعدها، ولوجود حرف استعلاء في أوّل كلٍّ منهما، هما (الصّاد)، و(القاف)، فتنشأ الحاجة إلى المخالفة بكسر أوّل الصّيغة .

رأي في نشوء صيغتي فِعْلَان، وفُعْلَان وتطوّرهما:

(فِعَلَان)، و(فُعْلَان) في الظاهر صيغتان تنتهيان بلاحقة تتكوّن من فتحة طويلة وصامت هو النّون (ـَ ن)، والبحث في أصل هذه اللاحقة، وتطوّرها يحيلنا بالضّرورة إلى دراسة جلّ اللواحق التي تنتهي بمصوّت طويل وصامت، كلواحق الجمع السّالم، ولواحق صيغتي (فَعْلَان) في الوصف، و(فَعَلَان) في المصدر، وكلّها لواحق تدل بطريقة أو أخرى على التكثير بزيادة العدد، أو المبالغة في الصّفة، وفي المصدريّة كذلك، فمن أبنية المصادر ما قُصد به التكثير، وقد عقد سيبويه بابًا لهذا، فقال: ((هذا باب ما تكثّر في المصدر من فَعَلت فتلحق الزّوائد وتبنيه بناءً آخر كما أنّك قلت في فَعَلْت فَعَّلْت حين كثّرت الفعل))[٩٣]. والرأي الرّاجح في الدراسات اللغويّة الحديثة المقارنة أنَّ لواحق جمع المذكر السّالم قد نشأت من إطالة مصوّت الإعراب في نهاية المفرد المنوّن: (خَالِدٌ = خَالِدُن = خَالِد ـُ ن ←

خَالد ٌ ن = خَالِدونَ) في حالة الرّفع. وفي حالة الجرّ (خَالِدٍ= خَالِدِن= خَالِد ـِ ن ← خَالِد ـِ ن= خَالِدينَ)[٩٤]، وقيست حالة النّصب على حالة الجرّ؛ لأنَّ مدّ مصوّت الإعراب فيها سيجعلها تلتبس بحالة الرّفع في المثنّى، وكذا الحال في جمع المؤنّث السّالم، إذ نشأت لاحقة الجمع فيه بطريقة التحوّل الدّاخلي بإطالة المصوّت القصير(الفتحة) قبل لاحقة التأنيث في مفرده : (خَالِدَةٌ= خَالِدَتُن= خَالِدَـ تُن ← خَالِدَـ تُن = خَالِداتٌ) مع المحافظة على طريقة الإعراب بالحركات، إلّا أنّه قد جرت المخالفة في حالة النصب بين حركة الإعراب (الفتحة) والمصوّت الطويل قبل لاحقة التأنيث، فصارت علامة إعرابه في هذه الحالة الكسرة لا الفتحة[٩٥] .

وبالمحصّلة نجدُ أنَّ إطالة المصوّتات القصيرة في الجمع السّالم مرتبطة بالدّلالة على التكثير في العدد، وهكذا الحال في الوصف على وزن (فَعْلَان)، إذ يمكن أن نلمح هذا بالمقارنة بينَ الوصفين (عَطِش وعَطْشَان)، و(فَرِح وفَرْحَان)، و(سَكِر وسَكْرَان)... وغيرها مما دلّ فيه (فَعْلَان) على المبالغة بالامتلاء بالوصف إيجابًا أو سلبًا، والفرق بين صيغتي (فَعِل)، و(فَعْلَان) من ناحية البنية يكمن في إطالة أحد مصوّتات الإعراب القصيرة، وهو (الفتح) الذي يمثّل حالة النصب التي يكثر أن يأتي عليها في موقع الحال، ثُمّ نراهم قد أسكنوا العين لئلّا تلتبس الصّيغة الناتجة من الإطالة بالمثنّى من صيغة (فَعِل) نفسها، ويمكن تلخيص التحوّل الذي حدث هنا بالآتي: (فَعِلاً= فَعِلَن= فَعِل ـَ ن ← فَعِل ـَ ن= فَعِلان← فَعْلان). وبالطريقة نفسها يمكن أنْ نستدلّ أنَّ المصدر على وزن (فَعَلَان) قد نشأ من مدّ حركة إعراب المصدر المنصوب على وزن (فَعْل)، ثمّ تحريك العين بالفتح، لئلّا يلتبس بالمثنّى من الوزن نفسه:

(فَعْلاً= فَعْلَن= فَعْل ـَ ن← فَعْل ـَ ن= فَعْلان← فَعَلان)

(غَلْيًا= غَلْيَن= غَلْي ـَ ن ← غَلْي ـَ ن= غَلْيان← غَلَيَان)، ومثله (النَّقْز، والنَّقَزَان)، و(المَيْل، والمَيَلَان)، و(الجَوْل، والجَوَلَان)، و(النَّزْو، والنَّزَوَان)، وقد وافقت حركة العين دلالة الحركة والاضطراب في الفعل .

واشتقَّ (فِعْلَان)، و(فُعْلَان) مصدرين من (فَعْل) بالطريقة نفسها مع المخالفة في المصوّت الأول بالكسر أو الضمّ، لئلّا يلتبس بالمثنى: (فَعْلاً= فَعْلَن= فَعْل ـَ ن ← فَعْل ـَ ن= فَعْلَان← فِعْلَان – فُعْلان)، ومن أمثلته: (نَسِيَ نَسْيًا، ونِسْيَانًا)، و(غَشِيَهُ غَشْيًا، وغِشْيَانًا)، و(رَئِمَه رَأْمًا، ورِئمَانًا)، و(غَفَرَ غَفْرًا، وغُفْرَانًا)، و(طَغَى طَغْيًا وطُغْيَانًا) .

ولا يعني هذا أنَّ كل ما جاء على وزن (فَعَلَان) وصفًا، و(فَعَلَان)، و(فِعْلَان)، و(فُعْلَان) في المصادر، قد نشأ بهذه الطريقة المذكورة بالتحوّل الدّاخلي ومطل المصوّتات، إذ إنَّ القياس عامل فاعلٌ في إشاعة هذه الصيغ الجديدة الناشئة وطردها في مواد أخرى بحملها على اللفظ أو

المعنى، ولهذا نجدها في بعض المواد تقترب من المصدر البسيط حدّ التّطابق من مثل: (الحَدَث والحَدَثَان)، و(الرِّضَا والرِّضْوَان)، و(الشُّكْر والشُّكْرَان)، وربّما ابتعدَ عنه، كـ(اللِّقَاء واللُّقْيَان)، و(البِنَاء والبُنْيَان) .

أمّا صيغتا (فِعْلَان)، و(فُعْلَان) في جمع التكسير، فحريٌّ بنا أولاً ذكر ما ذهب إليه د. إبراهيم أنيس بشأنهما، وخلاصة ذلك أنَّ هاتين الصيغتين ما هما إلا جمعٌ لصيغ جمعٍ أخرى؛ لتقوية دلالة الجمعيّة فيها، إذ إنَّ (فِعْلَان) هو جمع لصيغة جمع واحدة هي (فِعْلَة)، كـ(إخْوَة وإخْوَان)، و(جِيْرَة وجِيْرَان)، ويردُ (فُعْلَان) جمعًا لثلاث صيغ جمع، هي: (فُعْل)، كـ(سُود وسُودَان)، و(فُعُل)، كـ(جُدُر وجُدْرَان)، و(فَعُول)، كـ(ذُكُور وذُكْرَان)، وأنَّ الألف والنون في هاتين الصّيغتين لاحقة جمع استعارتها العربيّة من اللغة الحبشيّة[٩٦]، وإنّما ذهب د. أنيس إلى كون هاتين الصّيغتين صيغتي جمع جمعٍ؛ لتعدّد أبنية المفرد التي قيل إنّها تُكسّر عليهما، واختلافها، ((فأي صلة بين بنية المفردات "غُرَاب. صرد. حوت. تاج" حتّى يمكن أن يُقال إنّها تُجمع قيَاسًا أو باطّراد على "فِعْلَان" بكسر الأوّل، وأيّ صلة بين بنية المفردات" بَطْن. ذَكَر. قَضِيب" حتى يمكن أن يُقال إنّها تُجمع قيَاسًا على "فُعْلَان" بضمّ الأول؟!))[٩٧]. ومن البيّن أنَّ هذا لا يعدّ سببًا مقنعًا للإقرار بالرأي الذي أخذ به؛ لأنَّ هناك صيغ جموع تكسير أخرى تسلك هذا المسلك، فتأتي جموعًا من أبنية مفرد متعدّدة ومختلفة، وقد لاحظنا هذا سمة بارزة بيّنة في صيغتي (فُعُول)، و(فِعَال)، فهل يُقَال بعدها إنّهما جمعان لصيغ جمعٍ أخرى ؟! ثمَّ إنَّ القواعد التي ذكرها ليست بجامعة للأسماء التي وردت مجموعة بهاتين الصيغتين، وقد أخرجَ هو منها ثمانية، رأى أنّها كُسِّرت على إحداهما بالقياس على أمثلة أخرى مشابهة[٩٨]. والحق أنَّ ما خرج عن الضوابط التي ذكرها يربو على الأمثلة الثلاثين التي احتجَّ بها لإثباتها، ومنها: (غِرْبَان، وجِرْذَان، وفِئْرَان، ودِيْرَان، وحُمْلَان، وسُلْقَان، وخِرْبَان، ووِرْلَان، وبِرْقَان، وصِرْدَان، ونِغْرَان، وجِعْلَان، وخِزَّان، وذُؤْبَان، وقِيْزَان ووِجْذَان، وقِيْعَان، وعِيْدَان، وغِيْلَان، وكِيْزَان، وحِيْتَان، ورِئْلَان، وبِغْثَان، وحِيْرَان، وصِيْرَان، وظِلْمَان، وعُقْبَان، وخِرْفَان، وقِعْدَان، وجُعْرَان، وحِيْطَان، وغِيْطَان، وغُلّان، وصُحْبَان، وفُرْسَان، ورُعْيَان، ووُغْدَان...)، فليس لمفردات هذه الجموع جموع أخرى على صيغة (فِعْلَة)، أو (فُعْل)، أو (فُعُل)، أو (فُعُول)، ليُقال أنَّ (فِعْلَان)، أو (فُعْلان) جمع لها .

والرّاجح أنَّ العربيّة قد تعاملت معهما في الغالب كما تعاملت مع صيغ الجموع الأخرى، كـ(فِعَال) و(فُعُول) فجرّدت أوزان المفرد من زياداتها – إن كانت مزيدة – وصاغت حروف الأصل على وفق بنية صيغة الجمع، وإنّما كان ذلك بادئ ذي بَدء مع أبنية المفرد الثلاثيّة بإطالة مصوّت

الإعراب (الفتحة) قبل التّنوين كما حدث في الجمع السّالم وصيغ المصادر والصّفة المذكورة آنفًا، وإعمال قاعدة المخالفة : (فَأْرًا = فَأْرَن= فَأْرَـ ن ← فَأْرَـ ن= فَأْرَان ← فِئْرَان)، ثُمَّ انتقلَ الجمع على هاتين الصّيغتين إلى مزيد الثّلاثي عن طريق القياس على المعنى، ولذا نجدهما يشيعان في جمع المفردات التي تنضوي في حقل أسماء الحيوانات سواء كانت ذات أصول ثلاثية مجرّدة على اختلاف أبنيتها كـ(فِئْرَان، وجِرْذَان، وذُؤْبَان، وحُمْلَان)، أم كانت ذات أبنية ثلاثيّة مزيدة من مثل: (غِرْبَان، وغِزْلَان، وخِرْفَان، وظِلْمَان)، وكذا الحال في الحقل الذي يدلّ على المراحل العمريّة، كـ(فِتْيَان، وصِبْيَان، ووِلْدَان، وغِلْمَان، وشُبَّان، وشِيْخَان)، وكذلك ما دلّ على صلةِ القرابة، وبعض العلاقات الاجتماعيّة، كـ(إِخْوَان، وجِيْرَان، وصُحْبَان، وصِنْوَان، وضِيْفَان)، أو ما دلَّ على لونٍ أو عيب من الصّفات، ومفرده على (أَفْعَل)، كـ(سُوْدَان، وعِرْجَان)، وقد تعدّاه القياس بهذا الرّابط المعنوي إلى أبنية أخرى، كـ(فَعْل)، فقالوا: (عَبْد، وعُبْدَان)، وكـ(فَعِيْل)، إذ قالوا: (خَصِيّ، وخِصْيَان)، ولكن مع هذا، فالتوافق بين صيغتي (فُعْل)، و(فُعْلَان) جمعًا للوصف بوزن (أَفْعَل)، واطّراده يُرجّح أن تكون الثانية جمع جمع للأولى، تولّدت بإطالة مصوّت الإعراب في حالة النّصب والتّنوين، وليسَ (أَفْعَل) كالصيغ ذات المصوّتات الطويلة من (فَاعِل)، و(فَعَال)، و(فَعَال)، و(فَعِيْل)، و(فَعُول) ...ليسري مسراها في القياس، حتّى إنَّ سيبويه عندما أرادَ أن يلتمس نقاطَ تشابه بين (أَفْعَل)، و(فَعُول)، لم يجد أكثر من تساويهما في عدد الحروف، وكونهما مزيدين بحرف واحد[٩٩]؛ لأنّه لم يجدهما متّفقين في السّكنات والحركات، وموضع الزّيادة، ووظيفة الحرف المزيد، ليُقال إنّهما صيغتان متشابهتان أو أختان من ناحية البنية .

وتجدرُ الإشارة أخيرا إلى أنّه ليسَ من دليل يثبت أنَّ اللغة العربيّة قد استعارت لاحقة الألف والنون في صيغتي الجمع هاتين من اللغة الحبشيّة، وقد لاحظنا أنَّ توظيف اللغة العربيّة لإطالة مصوّتات الإعراب قبل التّنوين بما يناسب دلالة التعدّد والمبالغة والتّكثير، هو سلوك أصيل فيها، ولعلّ ذلك يمتدّ إلى زمان اللغة السّاميّة المشتركة، وورثته العربيّة منها .

الخاتمة:

خلصَ البحث إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها بالآتي:

– تقوم فكرة أخوّة الصيغ وتشاركها التي أشار إليها علماء اللغة العربيّة القدماء على وجود تقارب بين هذه الصيغ من ناحية البنية، مع اتّفاقها في الوزن الإيقاعي، وورودها مشتركة في معنى وظيفي صرفي واحد أو أكثر، وقد ترد متعاقبة في المادة الواحدة من الباب الصرفي نفسه .

– من أهم الصيغ التي ذكر النحويون أخوّتها وتشاركها (فِعَل)، و(فُعَل) في بابي المصدر وجمع التكسير، و(فَعَال)، (فُعَال)، و(وفِعَال)، و(فَعُول)، و(فَعِيْل) في أسماء الذات، والصّفات، و(فُعُول)، و(فِعَال)، و(فَعَال)، و(فُعَال) في المصدر، و(فُعْلَان)، و(فِعْلَان) في جمع التكسير، والمصدر، وقد اختلفت أسباب هذه الظاهرة، وتشعبت بين الميل إلى تحقيق الانسجام الصوتي، وتعدد اللهجات وتباينها، والرغبة في تجديد القدرة البيانيّة للصيغ .

– التلوين الإيقاعي وتنويع الأوزان سمّة بيّنة واضحة في استعمال اللغة العربيّة للصيغ في الأبواب الصرفيّة المختلفة، ولذلك تعدّدت أوزان جموع التكسير ومصادر الفعل الثلاثي المجرد فيها، وكثيرًا ما يأتي ذلك متّسقًا ومنسجمًا مع الفروق الثانويّة الدقيقة في الدّلالة، ومعلومٌ أنَّ اللغة العربيّة من أكثر اللغات ميلاً إلى التخصيص في أبنيتها .

– على الرغم من اشتراك الصيغ الصرفيّة في أكثر من باب إلّا أنَّ اللغة العربيّة تتوخى توظيفها – غالبًا – بطريقة تأمن فيها اللبس واختلاط الدلالة، وذلك بأن لا تكرّر استعمال الصيغة الواحدة بين بابين في مادّة واحدة، من مثل استعمال (فُعَل) في مصادر أفعال لا يرد جمع الاسم منها على هذا الوزن، والعكس صحيح، كـ(هُدًى)، و(عُلاً) .

– يكشف ما ذهب إليه القدماء من أخوّة بعض الصيغ وتشاركها عن اتجاه ثالث لتطوّر الأبنية ذات المصوّتات الطويلة من المرتبة الرابعة، ليس بتطويل الصّيغ، ولا تقصيرها، بل بتناظرها في نوع المصوتات الفتحة والضمّة والكسرة قصيرة أو طويلة. وفي المحصلة لا يجوز أن يقصر اتجاه تطوّر أبنية اللغة على اتجاه واحد، بل أنَّ جميع هذه الاتجاهات قد اسهمت في تطوّرها على نحوٍ ما، وهي قد تعمل في آن واحد، أو في مراحل مختلفة .

– يُرجّح أن تكون صيغتا (فُعْلَان)، و(فِعْلَان) في جمع التكسير، قد نشأتا بطريقة التحوّل الداخلي عن طريق إطالة مصوّت الإعراب في حالة النصب (الفتحة) في المفرد، ثُمَّ جرت المخالفة في المصوّت الأوّل لئلا تلتبس بحالة المثنى من المفرد نفسه، ولهذا التحوّل نظائر في الجمع السالم بنوعيه، والصفة بصيغة (فَعْلَان)، والمصادر بصيغة (فَعَلَان)، و(فُعْلَان)، و(فِعْلَان) .

– للقياس بالحمل على اللفظ أو المعنى أثر كبير في إشاعة الصيغ التي نشأت بطريقة التحوّل الدّاخلي وطردها في موادّ أخرى، قد تبدو بعيدة من ناحية البنية عن ذلك الأصل الأول الذي جاءت منه. وربّما أسهمت التّغيرات الطارئة لأسباب صوتيّة في إخفاء ملامح ذلك التحوّل الذي كان سببًا في نشأتها الأولى.

هوامش البحث:

١- ينظر: المنصف شرح كتاب التصريف للمازني/ أبو الفتح عثمان بن جني: ١٨/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب/ الرضي الاستراباذي:٧/١ ، والممتع في التّصريف/ابن عصفور الأشبيلي: ٦٠/١، ١٦٦ .

٢- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٥٢/١ .

٣- ينظر لتفصيل الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة في أصل الاشتقاق: الإنصاف في مسائل الخلاف/ أبو البركات الأنباري: ٢٣٥/١ – ٢٤٥، المسألة (٢٨) .

٤- المزهر في علوم اللغة وأنواعها/ السيوطي: ٣٤٦/١ .

٥- ينظر مثلاً: الاشتقاق/ عبد الله أمين: ١٦٨ – ١٨٠، ١٨٨، والاشتقاق/ فؤاد حنا طرزي: ١٣٣- ١٤١ .

٦- ينظر: العربيّة الفصحى/ هنري فلش: ٥٦، ٧٢، ١٤٠ .

٧- ينظر: المصدر نفسه: ١٠٢-١٠٧، ١٠٧ – ١٢١ ، ١٤٥- ١٤٨ .

٨- ينظر: المصدر نفسه: ٧٨- ٨٠ .

٩- المصدر نفسه: ٨٥ .

١٠- ينظر: المصدر نفسه: ٨٦ .

١١- بحسب تصنيف المستشرقين لمراتب الأسماء في دراساتهم ، تبعًا لوجود المصوتات القصيرة والطويلة واشباهها، والتّضعيف في أبنيتها .

١٢- ينظر: كتاب سيبويه: ٢٤٢/٤- ٢٤٤، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٢/ ٥- ٦ ، والعربيّة الفصحى: ٧٢- ٧٣.

١٣- كتاب سيبويه: ٤٦/٤ .

١٤- ينظر: الأصول في النحو/ ابن السرّاج: ٤٤٠/٢ – ٤٤١، وجموع التصحيح والتكسير في اللغة العربيّة/د، عبد المنعم سيد عبد العال: ٤٥ .

١٥- كتاب سيبويه: ٤٦/٤- ٤٧ .

١٦- ينظر: كتاب العين/ الخليل بن أحمد الفراهيدي:٣٩١/٥ (كسو)، وتاج اللغة وصحاح العربيّة/ الجوهري:٢٤٧٤/٦ (كسا)، ٢٣٠٠/٦(جذى)، ٢٤٠٤/٦ (صوى)، ٢٣٠٧/٦ (حبا)، والمحكم والمحيط الأعظم/ابن سيده:٨٢/٨ (رشو)، ٩١/٧(كسو)، ٣٧٣/٧ (جذو)، ولسان العرب: ٣٢٢/١٤ (رشا)، ٢٢٣/١٥(كسا) ١٣٨/١٤ (جذا)، ٤٧١/١٤(صوي) ، ١٦٢/١٤ (حبا) .

١٧- وهذه المظاهر اللهجيّة جميعًا قد ذُكرت في نصّ سيبويه المذكور آنفًا إلا المظهر الأول، وهو الأصل وقد ذكره في ج٣ ص٥٨١ في موضوع جمع التكسير .

١٨- المصدر نفسه: ٤٦/٤ .

١٩- ينظر: لسان العرب/ ابن منظور: ١٨٣/١٥ .

٢٠- ينظر: المصدر نفسه: ١٥٤/١٥ .

٢١- وقد روى الرضي الاستراباذي وقوع هذا اللبس في لهجة بني أسد قال متحدثًا عن ورود وزن (فُعَل) في المصدر، كـ(هُدًى، وسُرًى): ((ولندرته في المصدر يؤنّثهما بنو أسد على توهّم أنّهما جمع هُدْيَة وسُرْيَة)) شرح شافية ابن الحاجب: ١٥٧/١ .

٢٢- كتاب سيبويه: ٢٢/٤ .

٢٣- ينظر: شرح المفصل/ ابن يعيش: ٤٩/٤ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه/ د. خديجة الحديثي: ٢١٦ – ٢١٧ .

٢٤ – ينظر: العربية الفصحى: ٧٤، ومدخل إلى نحو اللغات السّاميّة المقارن/ سباتينو موسكاتي وآخرون: ١٣٣ .

٢٥- كتاب سيبويه: ٦٠٤/٣، وقريب من هذا ما ذكره ابن يعيش، ينظر: شرح المفصّل: ٢٧٦/٣ .

٢٦- الأصول في النحو/ ابن السّرّاج: ٢٠/٣ .

٢٧- ينظر: كتاب سيبويه: ٦٣٤/٣، وأدب الكاتب/ ابن قتيبة:٤٤٠، وإصلاح المنطق/ ابن السّكّيت: ١٠٨- ١٠٩، والمنتخب من غريب كلام العرب/ أبو الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل: ٢٨٦ .

٢٨- كتاب سيبويه: ٣١/٤ .

٢٩- ينظر: المنصف شرح كتاب التّصريف للمازني / ابن جني: ٢٣٩/١ .

٣٠- ينظر: الأصول في النّحو: ٩٩/٢ .

٣١- ينظر: كتاب الأفعال: ٦٤/١ .

٣٢- ينظر: شرح المفصّل: ٢٨٧/٣ .

٣٣- المنصف شرح كتاب التصريف: ٢٤٠/١- ٢٤١ .

٣٤- ينظر: التطوّر اللغوي في دراسات المحدثين – دراسة في الأصوات والأبنية والتراكيب، د. علي سامي أمين، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب في جامعة البصرة، ٢٠١٤: ١٦٧ .

٣٥- الخصائص/ أبو الفتح عثمان بن جنّي: ٤٨/٣ .

٣٦- كتاب سيبويه: ٦٣٤/٣ .

٣٧- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي/ أبو العلاء المعري: ٦١/١ .

٣٨- المنهج الصوتي للبنية العربيّة/ د. عبد الصّبور شاهين: ١٣٥ .

٣٩- ينظر: كتاب سيبويه:٣/ ٥٦٧، ٥٧٠، ٥٧٥، ٥٧٦، والأصول في النّحو: ٤٣٣/٢ – ٤٣٤ ، وشرح شافية ابن الحاجب:٢/ ١٠١ .

٤٠- كتاب سيبويه: ٥٧٣/٣ .

٤١- المصدر نفسه: ٥٧٨/٣،وقد كرّر هذا المعنى بعد سيبويه العديد من العلماء، كابن يعيش، ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٢٤٤، والرضي الاستراباذي، ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١٠١/٢ .

٤٢- المقتضب/ المبرد: ١٩٧/٢ .

٤٣- كتاب سيبويه: ٥٩٠/٣ .

٤٤- الأصول في النّحو: ٤٣٠/٢ .

٤٥- ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات الإيضاح عنها/ أبو الفتح عثمان بن جني: ١٧٤/٢ .

٤٦- بنظر: كتاب سيبويه: ٦٣٩/٣، والخصائص: ١٠٣/٢، ١٠٤ .

٤٧- ينظر: كتاب سيبويه: ٦٢٦/٣، ٦٢٨، ٦٣٢، ٦٤٣، ٦٤٥ ، وجموع التّصحيح والتكسير في اللغة العربيّة: ٥١ .

٤٨- كتاب سيبويه: ٦٢٦/٣ .

٤٩- ينظر: المصدر نفسه: ٦٣٦/٣ .

٥٠- ينظر: الأصول في النّحو: ٢٣٤/٢ .

٥١- كتاب سيبويه: ٧/٤- ٨ .

٥٢- المصدر نفسه: ٩/٤ .

٥٣- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٢١١/٢ .

٥٤- ينظر: المصدر نفسه: ٢١١/٢، وكتاب سيبويه: ١٠/٤ .

٥٥- شرح المفصّل: ٥٠/٤ .

٥٦- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١٤٧/١، ١٤٨ .

٥٧- ينظر: كتاب سيبويه: ١٢/٤ .

٥٨- المصدر نفسه: ١٢/٤ .

٥٩- ينظر: المصدر نفسه: ٤٢ .

٦٠- ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب/ أبو حيان الأندلسي: ٤٨٦/٢ .

٦١- ينظر: كتاب سيبويه: ٢٨/٤ .

٦٢- وأبرز من ذهبَ إلى ذلك أحمد فارس الشدياق، والأب انستاس ماري الكرملي، وجرجي زيدان، والأب مرمرجي الدومنكي، والشّيخ عبد الله العلايلي، ومن المستشرقين جونيوس ورينان، ينظر: أصول اللغة العربيّة بين الثنائيّة والثلاثيّة / د. توفيق محمد شاهين: ٤٣ .

٦٣- ينظر: تطوّر البنية في الكلمات العربيّة/ د. إبراهيم أنيس، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربي بالقاهرة، ج:١١، ١٩٥٩: ١٦٦/١، ١٦٧، ١٦٨ .

٦٤- ينظر: اللغة والتطوّر/ د. عبد الرحمن أيوب: ٣٣ .

٦٥- ينظر: دلالة الألفاظ/ د.إبراهيم أنيس: ٣٢ .

٦٦- ينظر: الاشتقاق/ فؤاد حنا طرزي: ١٢٨ .

٦٧- ينظر: العربيّة الفصحى: ٨٠ – ٨٢ .

٦٨- ينظر: دلالة الألفاظ : ١٦١ .

٦٩- ينظر: التطوّر النحوي/ برجشتراسر: ١٠٠، وفقه اللغة وخصائص العربيّة/ محمد المبارك: ١٤٣ .

٧٠- ينظر: فقه اللغات السّاميّة/ بروكلمان: ١٢٠- ١٢١ .

٧١- ينظر: أبنية المصادر في اللغتين العربيّة والعبريّة واستعمالاتها في القرآن الكريم/ د. صلاح الدين حسنين، اطروحة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٧٦: ١٧٠ .

٧٢- كتاب سيبويه: ٤/ ٣٥٦ .

٧٣- ينظر: المصدر نفسه: ٥٨٥/٣، ٥٩٤ .

٧٤- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١٠١/٢ .

٧٥- ينظر: المصدر نفسه: ٣٤/٤ ، ٤٧ .

٧٦- شرح كتاب سيبويه/ أبو سعيد السّيرافي: ١٥/ ١٢٥ . .

٧٧- ينظر: مقدمة لدراسة لغة العرب: ٢٥٥-٢٦٣، ٢٨١ .

٧٨- ينظر: فقه اللغات السّاميّة: ٩٤ .

٧٩- ينظر: كتاب سيبويه: ٦٣٩/٣، والخصائص: ٩٦/٢، ١٠٣ .

٨٠- ينظر: لسان العرب: ٣٣٩/٣ (شهد)، واللغات السّامية/ تيودور نولدكه: ٢٩ ، وفقه العربية المقارن: ١٤٣ .

٨١- ينظر:رأي في مصادر الأفعال الثلاثيّة/د. أحمد عبد الستّار الجواري،بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي،مج:١٦، ١٩٦٨م:١٥٢.

٨٢- ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ ابن هشام الأنصاري: ٩/٣ .

٨٣- ينظر: كتاب سيبويه: ٦٣٢/٣ .

٨٤- ينظر: كتاب سيبويه: ٥٧٠/٣- ٥٧٦، ٥٨٧- ٥٩٣، والأصول في النحو: ٤٣٥/٢ – ٤٣٦ .

٨٥- ينظر: كتاب سيبويه: ٣/ ٦٠٣ – ٦١٤ .

٨٦- ينظر: كتاب سيبويه: ٣/ ٦٢٨-٦٤٤ .

٨٧- الأصول في النحو: ٤٣٥/٢ – ٤٣٦ .

٨٨- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٣/ ٨٦ ، والمنهج الصوتي للبنية العربيّة: ١٩١ .

٨٩- الخصائص: ١٠٣/٢ .

٩٠- ينظر: كتاب سيبويه: ٥٧٦/٣ .

٩١- المصدر نفسه: ٤٧٠/٤ (صنا) .

٩٢- ينظر: المصدر نفسه: ١٦٩/٣ (رأد)

٩٣- المصدر نفسه: ٨٣/٤ .

٩٤- ينظر: فقه العربيّة المقارن/ د. رمزي منير بعلبكي: ٩١ .

٩٥- ينظر: فقه اللغات السّاميّة: ١٠١، والتطور النحوي: ١٢٠ .

٩٦- ينظر: صيغة الجمع "فُعْلَان" مثل قُضْبَان و"فِعْلان" مثل غِلْمَان/د. إبراهيم أنيس، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٣٥، ١٩٧٥م : ٨- ١١ .

٩٧- المصدر نفسه: ٧ .

٩٨- ينظر: المصدر نفسه: ١٢ .

٩٩- ينظر: كتاب سيبويه: ٦٤٤/٣ .

المصادر والمراجع:

١- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ط١، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٥م .

٢- أبنية المصادر في اللغتين العربيّة والعبريّة واستعمالاتها في القرآن الكريم، د. صلاح الدين حسنين، اطروحة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٧٦م .

٣- أدب الكاتب، أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تح:محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السّعادة ، ١٩٦٣ .

٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ) ، ، تح: د. رجب عثمان محمد ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٨م .

٥- الاشتقاق، عبد الله أمين، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٠م .

٦- الاشتقاق، د. فؤاد حنا طرزي، ط١، مكتبة لبنان، بيروت، ٢٠٠٥م .

٧- إصلاح المنطق، ابن السّكيت (ت٢٤٤هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧م .

٨- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦ هـ) ، تح : د.عبد الحسين الفتلي ، ط٤ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٩م .

٩- أصول اللغة العربيّة بين الثنائية والثلاثيّة، د. توفيق محمد شاهين، ط١، مكتبة وهبة/دار التضامن للطباعة، القاهرة، ١٩٨٠م .

١٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين ، والكوفيين ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت:٥٧٧هـ) ،تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، دار أحياء التراث العربي ، مصر ، (د.ت) .

١١- أوضح المسالف إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري(ت٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد،ط٦، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٩٨٠م .

١٢- تطوّر البنية في الكلمات العربيّة، د. إبراهيم أنيس، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربي بالقاهرة، ج:١١، ١٩٥٩م .

١٣- التطوّر اللغوي في دراسات المحدثين – دراسة في الأصوات والأبنية والتراكيب، د. علي سامي أمين، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب في جامعة البصرة، ٢٠١٤.

١٤- التطوّر النحوي للغة العربيّة، محاضرات ألقاها في الجامعة المصريّة المستشرق الألماني: برجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه: د. رمضان عبد التوّاب، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٣م .

١٥- جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربيّة، د. عبد المنعم سيد عبد العال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧م .

١٦- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ) ، تح: محمد علي النجار ، ط٤، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠م .

١٧- دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٣م .

١٨- رأي في مصادر الأفعال الثلاثيّة، د. أحمد عبد الستّار الجواري، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي،مج:١٦، ١٩٦٨م .

١٩- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسين الاستراباذي النحوي(ت٦٦٨هـ)، تح: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ، بيروت، (د.ت) .

٢٠- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي(ت٣٦٨هـ)، ج:١٥، تح: د. صلاح العشيري، وعبد الرحمن محمد عصر، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٣م .

٢١- شرح المفصل للزمخشري (ت٥٣٨ هـ) ، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ) ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه : د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ، ٢٠٠١م .

٢٢- الصحاح – تاج اللغة وصحاح العربيّة، إسماعيل بن حمدان الجوهري(ت٣٩٨هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م .

٢٣- صيغة الجمع "فُعْلَان" مثل قُضْبَان و"فِعْلان" مثل غِلْمَان، د. إبراهيم أنيس، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ،ج٣٥، ١٩٧٥م .

٢٤- العربيّة الفصحى – نحو بناء لغويّ جديد ، هنري فلش ، ترجمة: د. عبد الصّبور شاهين، ط:٢، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٨٣م .

٢٥- فقه العربية المقارن – دراسات في أصوات العربيّة وصرفها ونحوها على ضوء اللغات السّاميّة، د.رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٩م.

٢٦- فقه اللغات السّاميّة ، كارل بروكلمان ، ترجمة: د. رمضان عبد التوّاب ، مطبوعات جامعة الرّياض ، الرّياض ، د.ت .

٢٧- فقه اللغة وخصائص العربيّة، محمد المبارك، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٥م .

٢٨- كتاب الأفعال، أبو عثمان سعيد بن محمد السرقسطي(ت بعد٤٠٠هـ)، تح: د. حسين محمد شرف، ود. محمد مهدي علام، دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٢م .

٢٩- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، ود.إبراهيم السّامرائي، دار الشؤون الثقافية العامة/ دار الحرية، بغداد، ١٩٨٦م .

٣٠- كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠ هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، ط٣، عالم الكتب، بيروت ، ١٩٨٣م .

٣١- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعرّي (ت٤٤٩هـ)، تح: محمد سعيد المولوي، ط١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، السعوديّة، ٢٠٠٨م .

٣٢- لسان العرب ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري(٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت ، (د.ت) .

٣٣- اللغات الساميّة، المستشرق تيودور نولدكه، ترجمة: د. رمضان عبد التوّاب، مكتبة دار النهضة العربيّة/المطبعة الكمالية، القاهرة، (د.ت) .

٣٤- اللغة والتطوّر، د.عبد الرحمن أيوب، معهد البحوث والدراسات اللغويّة/مطبعة الكيلاني، القاهرة، ١٩٦٩م .

٣٥- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تح: علي النجدي ناصف، ود.

عبد الحليم النجّار، ود. عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، مطابع الأهرام التجاريّة، مصر، ٢٠٠٩م .

٣٦- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (ت٤٥٨هـ)، تح: مصطفى السقا وآخرين، ط٢، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ٢٠٠٣م .

٣٧- مدخل إلى نحو اللغات السّامية المقارن، سباتينو موسكاتي وآخرون، ترجمة: د. مهدي المخزومي، ود. عبد الجبّار المطلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٣م .

٣٨- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ) ، شرح وضبط وتعليق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار أحياء الكتب العربية ، (د.ت) .

٣٩- المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) ، تح: محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت، (د.ت) .

٤٠- مقدّمة لدراسة لغة العرب وكيفَ نصنع المعجم الجديد ، الشّيخ عبد الله العلايلي، ط: ٢، دار الجديد ، بيروت ، ١٩٩٧م .

٤١- الممتع في التصريف ، ابن عصفور الإشبيلي (ت:٦٦٩هـ) ،تح: د.فخر الدين قباوة ، ط٣، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٧٨م .

٤٢- المنتخب من غريب كلام العرب، أبو الحسن علي بن الحسن بن حسين الهنائي المعروف بكراع النمل (ت٣١٠هـ)، تح: د. يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٥م .

٤٣- المنصف شرح كتاب التصريف ، أبو الفتح عثمان بن جني النحوي(ت٣٩٢هـ) ، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٩٥٤م .

٤٤- المنهج الصوتي للبنية العربيّة، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م .

Sources and references:

1- Morphological Structures in the Book of Sibawayh, Dr. Khadija Al-Hadith, 1st ed., Al-Nahda Library, Baghdad, 1965.

2- Source Structures in the Arabic and Hebrew Languages and Their Uses in the Holy Quran, Dr. Salah Al-Din Hassanein, PhD Thesis, Faculty of Dar Al-Ulum, Cairo University, 1976.

3- The Literature of the Writer, Abu Muhammad Abdullah bin Muslim bin Qutaybah (d. 276 AH), trans. Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, 4th ed., Al-Saada Press, 1963.

4- Sipping the Beat from Lisan Al-Arab, Abu Hayyan Al-Andalusi (d. 745 AH), edited by Dr. Rajab Othman Muhammad, 1st ed., Al-Khanji Library, Cairo, 1998.

5- Derivation, Abdullah Amin, 2nd ed., Al-Khanji Library, Cairo, 2000.

6- Derivation, Dr. Fouad Hanna Tarzi, 1st ed., Lebanon Library, Beirut, 2005.

7- Reformation of Logic, Ibn al-Sikkit (d. 244 AH), trans. Ahmed Muhammad

Shaker, and Abdul Salam Muhammad Harun, 4th ed., Dar al-Maaref, Cairo, 1987.

8- Principles of Grammar, Abu Bakr Muhammad ibn Sahl al-Siraj al-Nahwi al-Baghdadi (d. 316 AH), trans. Dr. Abdul Hussein al-Fatli, 4th ed., Al-Risalah Foundation, Beirut - Lebanon, 1999.

9- Principles of the Arabic Language between Duality and Triliterality, Dr. Tawfiq Muhammad Shahin, 1st ed., Wahba Library/Dar al-Tadamon for Printing, Cairo, 1980.

10- Equity in the issues of disagreement between the Basran and Kufian grammarians, Kamal al-Din Abu al-Barakat Abd al-Rahman bin Muhammad bin Abi Saeed al-Anbari al-Nahwi (d. 577 AH), edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, the Great Commercial Library, Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Egypt, (no date).

11- The clearest explanations of Ibn Malik's Alfiyyah, Abu Muhammad Abdullah Jamal al-Din al-Ansari (d. 761 AH), edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, 6th ed., Dar al-Nadwa al-Jadida, Beirut, 1980.

12- The development of the structure in Arabic words, Dr. Ibrahim Anis, a research published in the Journal of the Arabic Language Academy in Cairo, Vol. 11, 1959.

13- Linguistic development in the studies of the modernists - a study of sounds, structures and compositions, Dr. Ali Sami Amin, PhD thesis, Faculty of Arts, University of Basra, 2014.

14- The grammatical development of the Arabic language, lectures given at the Egyptian University by the German orientalist: Bergstrasser, edited, corrected and commented on by: Dr. Ramadan Abdel Tawab, 4th ed., Al-Khanji Library, Cairo, 2003.

15- Collections of correction and breaking in the Arabic language, Dr. Abdel Moneim Sayed Abdel Aal, Al-Khanji Library, Cairo, 1977.

16- Characteristics, Abu Al-Fath Othman bin Jinni (d. 392 AH), edited by Muhammad Ali Al-Najjar, 4th ed., General Directorate of Cultural Affairs, Baghdad, 1990.

17- The significance of words, Dr. Ibrahim Anis, 2nd ed., Anglo-Egyptian Library, 1963.

18- An opinion on the sources of triliteral verbs, Dr. Ahmed Abdul Sattar Al-Jawari, a research published in the Journal of the Iraqi Scientific Academy, Vol. 16, 1968.

19- Sharh Shafiyyah Ibn Al-Hajib, Radhi Al-Din Muhammad Ibn Al-Hussein Al-Istrabadi Al-Nahwi (d. 668 AH), edited by Muhammad Nour Al-Hasan, Muhammad Al-Zafzaf, and Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut, (no date).

20- Sharh Kitab Sibawayh, Abu Saeed Al-Sirafi (d. 368 AH), Vol. 15, edited by Dr. Salah Al-Ashri, and Abdul Rahman Muhammad Asr, National Library and Archives Press, Cairo, 2013.

21- Sharh Al-Mufassal by Al-Zamakhshari (d. 538 AH), Muwaffaq Al-Din Abu Al-Baqa Yaish Ibn Ali Ibn Yaish Al-Mawsili (d. 643 AH), introduced and annotated by: Dr. Emil Badi Yaqub, 1st ed., Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 2001.

22- Al-Sahah - The Crown of Language and the Correct Arabic, Ismail bin Hamdan Al-Jawhari (d. 398 AH), edited by Ahmed Abdul Ghafour Attar, 4th ed., Dar Al-Ilm Lil-Malayin, Beirut, 1987.

23- The plural form "Fu'lan" such as Qudban and "Fi'lan" such as Ghilman, Dr. Ibrahim Anis, a research published in the Journal of the Arabic Language Academy in Cairo, Vol. 35, 1975.

24- Classical Arabic - Towards a New Linguistic Structure, Henry Flesch, translated by: Dr. Abdul Sabour Shaheen, 2nd ed., Dar Al-Mashreq, Beirut, 1983.

25- Comparative Arabic Jurisprudence - Studies in the Phonetics, Morphology and Syntax of Arabic in Light of the Semitic Languages, Dr. Ramzi Munir Baalbaki, 1st ed., Dar Al-Ilm Lil-Malayin, Beirut, 1999.

26- Semitic Languages Jurisprudence, Carl Brockelmann, translated by: Dr. Ramadan Abdel Tawab, Riyadh University Publications, Riyadh, n.d.

27- Linguistics and Characteristics of Arabic, Muhammad Al-Mubarak, Dar Al-Fikr, Beirut, 2005.

28- The Book of Verbs, Abu Uthman Saeed bin Muhammad Al-Sarqasti (died after 400 AH), edited by: Dr. Hussein Muhammad Sharaf, and Dr. Muhammad Mahdi Allam, Dar Al-Shaab for Press, Printing and Publishing, Cairo, 2002.

29- The Book of the Eye, Abu Abdul Rahman Al-Khalil bin Ahmad Al-Farahidi (died 175 AH), edited by Dr. Mahdi Al-Makhzoumi, and Dr. Ibrahim Al-Samarrai, General Cultural Affairs House/Dar Al-Hurriyah, Baghdad, 1986.

30- The Book of Sibawayh, Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar (d. 180 AH),

trans.: Abdul Salam Muhammad Harun, 3rd ed., Alam Al-Kutub, Beirut, 1983.

31- Al-Lame' Al-Azizi, Explanation of the Diwan of Al-Mutanabbi, Abu Al-Ala Ahmad bin Abdullah Al-Ma'arri (d. 449 AH), trans.: Muhammad Saeed Al-Mawlawi, 1st ed., King Faisal Center for Research and Islamic Studies, Saudi Arabia, 2008.

32- Lisan Al-Arab, Abu Al-Fadl Jamal Al-Din Muhammad bin Makram bin Manzur Al-Ifriqi Al-Masri (d. 711 AH), Dar Sadir, Beirut, (n.d.).

33- The Semitic Languages, Orientalist Theodor Nöldeke, translated by: Dr. Ramadan Abdul Tawab, Dar Al-Nahda Al-Arabiya Library/Al-Kamaliya Press, Cairo, (n.d.).

34- Language and Evolution, Dr. Abdul Rahman Ayoub, Institute of Linguistic Research and Studies/Al-Kilani Press, Cairo, 1969.

35- Al- muqtadab in Explaining the Faces of the Anomalies of Readings and Clarifying Them, Abu Al-Fath Othman bin Jinni (d. 392 AH), edited by: Ali Al-Najdi Nasif, Dr. Abdul Halim Al-Najjar, and Dr. Abdul Fattah Ismail Shalabi, Al-Ahram Commercial Press, Egypt, 2009.

36- Al-Muhkam and Al-Muhit Al-A'zam, Ibn Sidah (d. 458 AH), edited by Mustafa Al-Saqqa and others, 2nd ed., Institute of Arabic Manuscripts, Cairo, 2003.

37- Introduction to Comparative Semitic Grammar, Sabatino Moscati and others, translated by: Dr. Mahdi Al-Makhzoumi and Dr. Abdul Jabbar Al-Muttalibi, 1st ed., Alam Al-Kutub, Beirut, 1993.

38- Al-Muzhir in the Sciences of Language and its Types, Abd al-Rahman Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), explanation, punctuation and commentary: Muhammad Ahmad Jad al-Mawla, Ali Muhammad al-Bajawi, and Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar Ihya al-Kutub al-Arabiyya, (no date).39- Al-Muqtabas, Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid Al-Mubarrad (d. 285 AH), trans. Muhammad Abdul Khaliq Azima, Alam Al-Kutub, Beirut, (no date).

40- Introduction to the Study of the Arabic Language and How to Create a New Dictionary, Sheikh Abdullah Al-Alaili, 2nd ed., Dar Al-Jadeed, Beirut, 1997.

41- Al-Mut'i' fi Al-Tasrif, Ibn Asfour Al-Ishbili (d. 669 AH), edited by Dr. Fakhr Al-Din Qabawa, 3rd ed., Dar Al-Afaq Al-Jadida, Beirut, 1978.

42- Al-Muntakhab min Gharib Kalam Al-Arab, Abu Al-Hasan Ali bin Al-Hasan bin

Hussein Al-Hana'i, known as Kara' Al-Naml (d. 310 AH), edited by Dr. Yahya Murad, Dar Al-Hadith, Cairo, 2005.

43- Al-Munsif, Explanation of the Book of Morphology, Abu Al-Fath Othman bin Jinni Al-Nahwi (d. 392 AH), edited by Ibrahim Mustafa and Abdullah Amin, 1st ed., Mustafa Al-Babi Al-Halabi Library and Printing House and Sons, Egypt, 1954 AD. 44- The Phonetic Approach to the Arabic Structure, Dr. Abdul Sabour Shaheen, Al-Risala Foundation, Beirut, 1980 AD.